وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قالمة-8 ماي 1945-
كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم : العلوم التجارية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص تجارة دولية وإمداد

تحت عنوان

أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية على حالة الجزائر للفترة (1990-2021)

إعداد الطالب:
- خشايمية يوسف عبد لسلام
- عربي محمد أنيس

تحت إشراف الأستاذ(ة):
●بروك داودي

السنة الجامعية
2023-2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الإهداء

نـهدي هذا البحث إلى من قال الله تعالى فيهما: " و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى الأولياء الأعزاء حفظهما الله و رعاهم

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهم

إلى أخواتنا الأعزاء

إلى العائلة والأقارب والأصدقاء

إلى كل طالب علم

لكل هؤلاء نـهدي هذا العمل بنية صادقة و دعوة خالصة

شكر وتقدير

الحمد الله السميع العليم ذي العزة والفضل العظيم والصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم وعلى اله و صحبه أجمعين. وبعد مصداقا لقوله تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم" نشكر الله العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر والامتنان للدكتور بروك داودي لقبول الإشراف على هذه الدراسة والتي لم يدخر وسعا في تقديم النصيحة و التوجيه لنا طيلة إجراء هذه الدراسة من خلال إرشاداته القيمة وتوجيهاته في كل خطوات البحث .

كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذتنا الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية الذين ساهموا بتوجيهاتهم ونصائحهم. و نتقدم بالشكر إلى عائلتنا و كل من مدنا بيد العون من قريب أو بعيد و ساعدنا على انجاز هذا العمل بتعاونهم وتشجيعهم لنا... والشكر أيضا إلى المناقشين الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة و بدل الوقت و الجهد في التدقيق و إثراء هذا البحث شكلا و مضمون

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
إهـــــــــــداء	
شكـــــــــــــر وتقدير	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ
1/ الإشكالية	ب
2/ فرضيات الدراسة	ب
3/ مبررات اختيار الموضوع	ج
4/ أهمية الدراسة:	ج
5/ أهداف الدراسة	د
6/ الدراسات السابقة	د
7/ المنهج المتبع	و
8/ حدود الدراسة	و
9/هيكل الدراسة	و
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر وسوق الصرف الأجنبي	2
المطلب الأول: سعر الصرف (المفهوم، الوظائف والأشكال)	2
المطلب الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف	4
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد أسعار الصرف	5
المبحث الثاني: مفاهيم حول سوق الصرف	10
المطلب الأول: ماهية سوق الصرف	10
المبحث الثالث: مفهوم سياسة رفع قيمة العملة	12
المطلب الأول: مفهوم سياسة رفع قيمة العملة	12
المطلب الثاني: سياسة تخفيض العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية وشروط نجاحها	17
المطلب الثالث: أهداف سياسة سعر الصرف	24
الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي	
المبحث الأول: مدخل التجارة الخارجية	26
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	26
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	28
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	29

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	30
المطلب الأول: النظرية التقليدية الكلاسيكية	30
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيك	39
المطلب الثالث: بعض التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الخارجي	43
المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية	57
المطلب الأول: النظام التجاري الدولي الجديد	57
المطلب الثاني: النظام التجاري في الدول النامية	59
الفصل الثالث:دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (1990-2021)	
تمهيد	63
المبحث الأول: دراسة تحليلية للبيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي (الدراسة)	64
المطلب الأول: تقديم منهج الدراسة	64
المطلب الثاني: عرض البيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي	65
المبحث الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج	67
المطلب الأول: تقدير معلمات النموذج	67
المطلب الثاني: عرض ومعالجة مشاكل النموذج الثاني	73
خالصة الفصل الثالث	80
الخاتمة	80
اختبار الفرضيات	83
نتائج الدراسة	83
التوصيات والمقترحات	84
أفاق الدراسة	85
قائمة المصادر والمراجع	87
قائمة الملاحق	90

فهرس الجداول

عنوان الجدول	رقم الجدول	الصفحة
الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار1947).	01	42
مصادر متغيرات الدراسة	02	64
تطور المتغيرات من 1990 إلى 2021	03	
نتائج تقدير النموذج	04	68
نتائج تقدير النموذج الثاني	05	70
تقدير النموذج حسب طريقة المربعات الصغرى المعممة	06	74

فهرس الأشكال

عنوان الشكل	رقم الشكل	الصفحة
تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة	01	21
الإنتاج و التصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	02	46
المراحل المختلفة لدورة حياة المنتوج	03	48
تطور المتغيرات من 1990 إلى 2021	04	67
منطق القبول والرفض لاختبارDW	05	77
نتائج اختبارVIF	06	77
المدرج التكراري 01	07	78

فهرس الملاحق

عنوان الملحق	رقم الملحق	الصفحة
تطور المتغيرات من 1990 إلى 2021	01	90
نتائج تقدير النموذج الأول	02	91
نتائج تقدير النموذج الثاني	03	91
التقديرحسبطريقةالمربعاتالصغربالمعممةGLM نتائج	04	92
اختبارالتعددالخطيVI	05	92
اختبارالتوزيعالطبيعي	06	93

المقدمة

مقدمة:

تعتبر التجارة منذ القدم محط اهتمام وتفكير الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم، وهي ضرورية للبناء الاقتصادي لأي بلد كان، كما تعتبر التجارة الخارجية المحور الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، فهي تمثل الجزء الهام في الاقتصاد الوطني لأي بلد وتعتبر القناة الرئيسية التي تمكن من الاستيراد والتصدير لأن الهدف الأساسي لقيام التبادل الخارجي هو زيادة دخل الدول من العملة الصعبة من أجل رفع مستوى المعيشة إذ أنه ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن العالم الخارجي، وبما أن العالم يسعى اليوم بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية لتحقيق مكاسب أكبر إضافة إلى الأهمية البالغة التي تكتسبها التجارة الخارجية في اقتصاد أي دولة، فالمناخ الاقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الاتجاه والتكامل الاقتصادي، مما يستوجب على الدول النامية ومن بينها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل في الوضع الاقتصادي العالمي وضرورة التعامل معه، ومع زيادة الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الدولية أصبح من الضروري التعامل مع هذه التحولات بحذر، وذلك بتبني سياسة اقتصادية مبنية على أسس سليمة لمواجهة أي صدمة يتعرض لها الاقتصاد الوطني وفي ظل كل هذا تعتبر النقود أداة للتداول في ظل الانفتاح الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، وتشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل، وبسبب تعدد العملات المتداولة وجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى ويطلق على هذه الآلية ما يسمى بسعر الصرف.

إن لأسعار الصرف دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية اليومية، مما يؤكد على أنه ليس هناك أي مجتمع يعيش بعيدا عن التأثير بالتغيرات التي تطرأ في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية التي يتسم به أسواق الصرف وعلى هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي الى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف.

من خلال هذا فإن سعر الصرف يعد مؤشرا هاما ومتغيرا أساسيا له بالغ الأثر في رخاء بلد معين ونظرا لما له من أهمية كبرى جعل العديد من الآراء تختلف حول ماهيته، فقد اعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي، ويهدف أيضا للمساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية.

عرف قطاع التجارة الخارجية في الجزائر تذبذبات قوية ومستمرة خلال العقود الماضية من خلال تأثره بالصدمات الخارجية كعدم استقرار أسعار المحروقات، التي تعتبر العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات

الجزائريـــة، كـــذلك تـــدهور ســـعر الصـــرف الـــدولار الأمريكـــي فـــي الســـوق العالميـــة وتـــأثير التضـــخم والأزمـات الخارجيـة عبـر السلع المسـتوردة، أمـا العوامـل الداخليـة كفشـل أغلـب سياسـات الإصلاح الاقتصـادي المتبعة خلال هذه الفترة شجعت علـى تراجـع الإنتـاج ومنـه زيـادة الـواردات، وللعملـة أثـار بالغـة علـى الاقتصـاد حـين يعتمـد علـى عملـة أو بعـض العمـلات القويـة التـي تقـوم علـى أساسـها المبـادلاتالتجاريـة، سـنحاول مـن خلال هذه الدراسة توضيح الآثار المترتبة على تقلب سـعر الصـرف علـى التجـارة الخارجيـة للجزائـر، وسـنعتمد على الميزان التجاري لأنه يمثل أهم المتغيرات في التجارة الخارجية.

1/الإشكالية

مما سبق يمكن التوصل إلى تحديد **التساؤل الرئيسي**للدراسة على النحو التالي:

ماهو أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر

للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021

إلى جانب السؤال الجوهري السابق يمكن طرح **التساؤلات الفرعية** التالية:

- فيما تكمن العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية؟
- ما هي التجارة الخارجية ؟
- ماهو واقع واتجاهات العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر؟

2/ فرضيات الدراسة:

معالجة الإشكالية المطروحة أعلاه، ولتسهيل الإجابة على التساؤلات الفرعية، لابد من بناء جملة من الفرضياتالقابلة للتقييم:

- **الفرضية الأولى**: تحتل التجارة الخارجية مكانة مهمة في دائرة النشاط الاقتصادي، باعتبارهابوابة الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي بأخذ متغيرة الميزان التجاري (أو ميزان المدفوعات، أو غيرهما من وسائل قياس حركة وتدفقات التعاملات الخارجية)، ويمكن إثبات هذه االعلاقة ودراسة مكوناتها كما وكيفا مع جميع المتغيرات الكلية الوطنية الأخرى (سعر الصرف، التضخم، الناتج الوطني الخام،...)، ويرجع ذلك لعدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا.

- **الفرضية الثانية**:تؤدي تغيرات سعر الصرف إلى إحداث اختلالات في ميزان المدفوعات عامة والميزان التجاري خاصة بالنسبة للدول المختلفة عموما، وللدولة محل الدراسة (الجزائر للفترة من 1990 إلى 2021)، مع الأخذ بعين الاعتبار التفرقة بين تغيرات أسعار الصرف المرنة أو الحرة من ناحية، والتغيرات الناشئة عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها(رفع)، أو العكس بالعكس أي تقويم العملة بأقل من قيمتها(تخفيض) من ناحية أخرى.

3/ مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، منها مايلي:

- كون الموضوع المختار موضوع الساعة، وان كنا نعرف أنه خضع للعديد من التحاليل، لكن أردنا أن نضفي عليه صيغة تمزج بين التحليل والقياس، كذلك أنه يتخصص من خلال دراسة أثر متغيرة اقتصادية (سعر الصرف) على التجارة الخارجية.
- يعتبر الصرف من أهم الأعمال المصرفية، فهو وسيلة للبنوك لاتخاذ القرارات وكذلك وسيلة للقيام بالتبادل التجاري بين مختلف الدول.
- كون العالم يعيش العديد من التغيرات المتسارعة والمعطيات الجديدة والمفاهيم المختلفة: العولمة، الشمولية، الانتشار، الاندماج، جميع هذه المفاهيم تدور بشكل محوري حول ظاهرة التكامل الاقتصادي العالمي، وبما أن الجزائر جزء من هذا المحيط العالمي أردنا الوقوف على أبرز الظواهر الأساسية المشكلة للعولمة والمتمثلة في دراسة قطاع التجارة الخارجية نظرا لمكانتها في الاقتصاد الجزائري من زاوية، ومدى تأثره بتقلبات سعر الصرف حسب عرض وطلب العملات الأجنبية من طرف المتعاملين الاقتصاديين في سوق الصرف من زاوية أخرى.

4/ أهمية الدراسة:

يعتبر سعر الصرف حلقة وصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، كونه يمثل أهم عناصر الأساسية في المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس مركز الدولة التجاري، فاستقرار سعر الصرف يعد المرآة العاكسة لسلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة، كما تتجلى أهمية الدراسة في أن سعر الصرف ليس سعر أو نسبة تتحدد وفقا منهج معين، بل لعب دورا هاما في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة، ومن أجل إبراز طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر قمنا بإسقاط الدراسة على وضعية الاقتصاد الجزائري كونه يعتمد على مورد وحيد إلا وهو عائدات المحروقات، بالإضافة إلى إتباع الجزائر لسياسات الإصلاح الاقتصادي بهدف تحرير الأسواق وانفتاحها على الخارج.

والغرض من هذه الدراسة إبراز تأثير التغيرات في سعر الصرف وأسعار البترول على التجارة الخارجية، كون الجزائر تعتمد على البترول كمورد استراتيجي لها، وهذا من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية خلال الفترة 1990_2021

5/ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- إعطاء إطار نظري مناسب يوضح مفهوم سعر الصرف ومفهوم التجارة الخارجية.
- تسليط الضوء على العلاقة الوطيدة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.
- دراسة مدى تأثير سياسة سعر الصرف على العمليات التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام الأساليب القياسية.

6/ الدراسات السابقة

6-1/ بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998-2010):كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1995-2010)، وعليه تم بناء نموذج قياسي يظهر فيه الميزان التجاري الجزائري كمتغير تابع وسعر الصرف كمتغير مستقل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أنه لا يوجد عالقة إحصائية من المتغيرين سعر الصرف والميزان التجاري ومن جهة أخرى لا يمكن اعتبار الميزان التجاري خاضع فقط لتقلبات سعر الصرف وانما هناك متغيرات أخرى (سعر البترول، الواردات) تؤثر فيه.

6-2/ إسماعيل دحماني ،"دراسة تحليلية قياسية لتأثير الأسعار وسعر الصرف على التجارة الخارجية: حالة الجزائر 2005 -1995"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2007، من خلال طرحه للإشكالية التالية: ما مدى تأثير كل من الأسعار وسعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة محل الدراسة ؟ حيث وصل إلى هناك علاقة طردية بين الأسعار وسعر الصرف، ووجود علاقة بين فارق نسب التضخم وتطور أسعار الصرف بين البلدين، وكذا نجاح سياسة التخفيض يعتمد على المرونات الداخلية والخارجية لكل من الطلب والعرض للصادرات والواردات، على هذا الأساس نقول أن انخفاض سعر الصرف يكون له آثار ايجابية على التجارة الخارجية وعلى الأسعار الداخلية والعكس صحيح ، أما بالنسبة للدولة التي تعاني من ارتفاع في مستويات أسعارها فينعكس هذا سلبا على سعر صرفها ومن ثم على التجارة الخارجية.إن تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية، وخصوصا على الواردات ويمكن القول بأنه لما يتدهور الدينار بنسبة 1.4% فانه ينتهي بتغذية أسعار الاستيراد، بحيث يصل إلى زيادة بنسبة 0.04% كما أنه يؤدي إلى زيادة بـ 0.05 % في أسعار الاستهلاك وهذا خلال 6 أشهر.إن هذه المذكرة تناولت أثر متغيرتين على الصادرات والواردات (التجارة الخارجية من حيث العمليات المنظورة فقط) باستعمال تقنية نماذج الانحدار الذاتي VAR

بينما أردت من خلال مذكرتي معرفة أثر متغيرة اقتصادية "سعر الصرف " على الميزان التجاري عامة

3-6/ دراسة عبد الجليل هجيرة: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري –حالة الجزائر-، رسالة ماجيستر، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011 ـــ 2012، حاولت الدراسة التطرق إلى كيفية تأثير تغيرات سعر الصرف الدينار بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية(اليورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر، ولقد لخصت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار ورصيد الميزان التجاري، كما أن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة اليورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.

4-6/ دراسة بوكليلة نوال وبومالك صبرينة: أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية -حالة الجزائر- خلال 2000 ـــ 2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل 2013 ـــ 2014، تطرقت هذه الدراسة إلى أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر وذلك من خلال القيام بدراسة العلاقة بين سعر الصرف وعمليات التجارة الخارجية على مستوى النضري، ثم أسقاط ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري، وتم التوصل من خلال هذا البحث الى وجود علاقة قوية بين تقلبات سعر الصرف وعمليات التجارة الخارجية.

5-6/ دراسة بن زاوي هاجر: أثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000ـــ2016 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2016 ـــ2017، يعتبر سعر الصرف اكثر المتغيرات الاقتصادية أهمية، وهو القاعدة الأساسية لبرامج الاصلاح الهيكلي، وتدعم هذه البرامج مؤسسة النقد الدولية لتطبيقها في البلدان النامية، والهدف من هذه البرامج هو تحديد سعر الصرف الأمثل الذي يسمح بالتوازن المستمر في ميزان المدفوعات وأثبتت التجارب أن الكثير من البلدان النامية والتي تعاني من عدم توازن ميزان المدفوعات نفدت هذه البرامج ومن بينها الجزائر التي عانى اقتصادها من اختلال الاقتصاد الكلي نتيجة انخفاض أسعار النفط في الثمانينات وبالتالي أعلنت الحكومة الجزائرية عن اصلاحات كبيرة في المجالات الداخلية والخارجية. وفي هذا الصدد هدفت الدراسة الى معرفة أثر سعر الصرف لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر خاصة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية

7/ المنهج المتبع:

اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من أجل التطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بسعر الصرف وكذا التجارة الخارجية وكذا نظريات التجارة الخارجية.

8/ حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية في دولة الجزائر بينما الحدود الزمنية في الفترة 1990-2021

9/هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري لسعر الصرف قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول عموميات حول سعر الصرف أما المبحث الثاني تضمن سوق الصرف وتقلباته بينما المبحث الثالث تضمن سياسة أسعار الصرف وأهدافها

الفصل الثاني: تطرقنا في الفصل الثاني إلى أساسيات التجارة الخارجية من خلال ثلاثة مباحث قسمت كالتالي المبحث الأول تحت عنوان مفاهيم التجارة الخارجية أما المبحث الثاني النظريات المفسرة لتجارة الخارجية بينما المبحث الثالث الاتجاهات الحديثة لتجارة الخارجية.

الفصل الثالث: تمثل هذا الفصل في الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية تم التطرق فيه إلى مبحثين، المبحث الأول دراسة تحليلية للبيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي في حين تضمن المبحث الثاني تقدير النموذج وتحليل النتائج.

الفصل الأول
الإطار النظري لسعر الصرف

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر وسوق الصرف الأجنبي

يحتل سعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد، ذلك من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما يمكن النظر إلى سعر الصرف على انه المرأة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وسوق الصرف الأجنبي.

المطلب الأول: سعر الصرف (المفهوم، الوظائف والأشكال)

سنتناول دراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه وتبيان وظائفه وأشكاله.

1/ مفهوم سعر الصرف:

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح أو تعريف مفهوم سعر الصرف إذ يمكن التعبير عن سعر الصرف بأنه:

- نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية.[1]
- سعر الصرف هو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى المعاملات بعملة أخرى في سوق الصرف.[2]
- إن النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات،ويعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية. وبهذا يجسد سعر الصرف أداة للربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على التخصيص بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة،ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.[3]

مما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على انه العلاقة الكمية للوحدات النقدية بين بلدين، وبالتالي هو سعر العملة، لأنه يقدم قيمة عملة بقيمة عملة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى انه توجد طريقتين لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر:

أ/ التسعير المباشر:

[1] كمال الحمزاوي سوق الصرف الاجنبي –منشاة المعارف الاسكندرية-مصر، 2004، ص 17.
[2] جون هرسون – مارك جونار – طه عبد الله منصور محمد عبد الصبور – محمد علي – العلاقات الاقتصادية الدولية – دار المريخ تنشر –السعودية-1987 ص 145
[3] علي بن قدور –دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر – اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير جامعة تلمسان 2013/2012،(غيرمنشورة) ص 15.

وهو عدد الوحدات بين العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملية الوطنية وفي الوقت الراهن قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر. وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى. وفي المركز المالي في لندن يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي:

1 جنيه إسترليني = 3.476 فرنك فرنسي

ب/ التسعير غير المباشر:

فهم عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر. وفي الجزائر يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي:

1 دولار أمريكي = 59.67 دينار جزائري.

وفي الواقع إن عملية الصرف الأجنبي لا تقتصر بعمليتين فقط، فإلى جانب سعر الصرف ما بين الدولار والدينار مثلا هناك سعر صرف ما بين الدولار والمارك أيضا وما بين الدولار والفرنك الفرنسي ... الخ، ولهدا سنتطرق كذلك في هذه الحالة لسعر الصرف التقاطعي أو التسعير المتقاطع.

ت/ الأسعار المتقاطعة:

عند تبادل العملات في مركز مالي معين، قد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما البعض غير متوفر،ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلها. يتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة وتسمى الأسعار المصوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة.[1]

مثلا: إن تسعير الاورو مقابل الين ينتج عن تسعيرات الاورو والين مقابل الدولار الأمريكي حسب العلاقة التالية:

EUR/JPY= EUR/USD* USD / JPY

المطلب الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف

1/أهداف سياسة سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:[1]

أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر، 2006،[1]

ص: 10

1/1 مقاومة التضخم:

تلعب سياسة سعر الصرف دورا هاما في مكافحة ظاهرة التضخم،ولقد اعتمدته(سعرالصرف) العديد من الدول كمثبت اسمي لتخفيض معدل التضخم باستخدام نظام الربط المتحرك.

حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد، وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، إذ في المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد إثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية وهو ما يؤدي إلى تحسن تنافسيتها وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983.

2/1 تخصيص الموارد:

يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر يعكس تنافسية الاقتصاد القومي مع باقي الاقتصاديات في العالم، حيث ينعكس إثر تغيير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضه مثلا إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

3/1 توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية , فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية زراعة)، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فان ذلك يجعله أكثر ربحية و يعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، والعكس من ذلك أي عند انخفاض القدرة التنافسية فان ذلك يؤدي إلى انخفاض ربحية المؤسسات و ارتفاع القدرة الشرائية للأجور،لذلك يلجا أصحاب القرار إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف الواردات الغذائية.

4/1 تنمية الصناعة المحلية:

يمكن للبنك المركزي أن يعتمد سياسة تخفيض أسعار الصرف من اجل تشجيع الصناعة الوطنية، فمثلا اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

المطلب الثالث:العواملالمؤثرة في تحديد أسعار الصرف

[1] **امين صيد،** اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، **ص60.**

يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي الاقتصادات العالم، فيلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

أولا: محددات سعر الصرف:[1]

يتأثر سعر الصرف بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يكون لها دورا واضحا في بناء قوى العرض والطلب في سوق الصرف، كما يعتبر من المتغيرات الاقتصادية الهامة ذات التأثير المتبادل فهو يتأثر ويؤثر في العوامل المحددة له، ومن أبرز المتغيرات ما يلي:

1/ميزان المدفوعات:

يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، حيث انه يعبر عن علاقة الدولة بالعالم الخارجي حيث يعكس العمليات والعلاقات بين العالم الخارجي ومدفوعا ته للدولة، ومن ناحية أخرى مدفوعات الدولة للعالم الخارجي؛ ومن ثم هناك علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات وما يجري في سوق الصرف فتمثل بيانات ميزان المدفوعات أحد المصادر الهامة للعاملين في أسواق الصرف.

فيعبر جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات عن العرض الإجمالي للصرف الأجنبي، بينما يشكل جانب المدفوعات للطلب الإجمالي عن الصرف الأجنبي، وإذا ما تجاوزت المدفوعات المتحصلات، مما يترتب عن ذلك ازدياد المعروض من العملة المحلية في سوق الصرف، ومن ثم التأثير السلبي على سعر صرف العملة والعكس صحيح إذا تجاوزت المتحصلات المدفوعات، كما يجب التفريق بين التغيرات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات واختلاف تأثيرهما على سعر الصرف فالعجز طويل الأجل في ميزان المدفوعات يؤثر على سعر الصرف بالتخفيض.

2/السياسة المالية:

يقصد بها استخدام الحكومة للإيرادات العامة والإنفاق الحكومي أو العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة والتي تتمثل في الاستقرار الاقتصادي والتنمية والعدالة في التوزيع وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد.

ومن أهم أدوات السياسة المالية الضرائب التي يكون الهدف منها السيطرة على التضخم لتحسين قيمة العملة الخارجية للعملة الوطنية، وكذلك خفض السيولة النقدية المتاحة.

3/ السياسة النقدية:

[1] عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات سعر الصرف: وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، 2016، ص 111.

يقصد بها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم الأهداف هي تحقيق الاستقرار في الأسعار، تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، المساهمة في تحقيق ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة ...

فتلعب أسعار الفائدة كأحد أهم أدوات السياسة النقدية دورا هاما في التأثير على سعر الصرف، فيؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى داخل الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات وتحسن قيمة العملة الوطنية.

أما في حالة انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، حيث يتدهور الميزان التجاري نتيجة لزيادة الطلب على الواردات الأجنبية، وبالتالي انخفاض سعر الصرف.

وقد لخص كينز تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف إلى عدة أشكال منها:

قد يتدخل تدخلا محايدا يستهدف منه تخفيض إثر التقلبات القصيرة الأجل لإعادة استقرار سعر الصرف، ولكنه لا يتدخل في المدى الطويل.

كما يمكن أن يتدخل بشكل مفاجئ عندما تحدث تقلبات اقتصادية أو سياسية، ويكون هدفه تخفيض آثار هذه التقلبات.[1]

قد يتدخل أيضا لإلغاء آثار موسمية أو دورية كما يتدخل بتخفيض أسعار الصرف لعلاج عجز موسمي أو دوري لميزان المدفوعات.

وهناك كذلك تدخل مؤقت هدفه إجراء بعض التعديلات على الحجم الإجمالي للاحتياجات ....

لا بد ينبغي للبنوك المركزية أن تتوخى الانتقائية في التدخل في استخدام احتياطات النقد الأجنبي، فصعوبة رصد حالات اختلال سعر الصرف والأسواق المضطربة تعني افتقار القرارات المتعلقة بتوقيت التدخل وحجمه إلى الموضوعية.

4/ التضخم:

حيث تسعى كل دولة إلى تلاقي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح المهمة احتواء تحركات الأسعار إلى اقل مستوى لها. حيث يعتبر التضخم من أخطر الاختلالات التي يصيب اقتصاديات الدول بالضعف، الذي يؤدي إلى أضعاف القدرة التصديرية للدولة نظرا لارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات وارتفاع أسعار الصادرات مما يخفض من قدرة الدولة التنافسية في السوق الخارجية، وهو ما يؤدي إلى ضعف قدرة الدولة على تدبير التمويل اللازم للتنمية من العملات الأجنبية.

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2002، ص: 12

كما يؤثر التضخم في ثقة المواطنين والأجانب في العملة الوطنية، ونتيجة لذلك تفقد العملة المحلية كونها أداة لاختزان القيم، وبالتالي يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة الأجنبية.

تقوم السلطات النقدية لمحاربة التضخم بتخفيض قيمة العملة المحلية لتحسين القدرة التنافسية للصادرات وتخفيض المعروض النقدي من العملة المحلية وتقييد الطلب المحلي برفع أسعار التبادل التجاري وتسمى هذه السياسة بسياسة التصحيح على أساس سعر الصرف وهذه الأخيرة تتضمن ربط العملة المحلية بعملة دولية مستقرة.[1]

يتحد المستوى العام للأسعار وعلاقته بسعر الصرف من خلال:

$$E = p/pt$$

حيث:

E هي سعر الصرف

P هي مؤشر الأسعار المحلية

Pt هي مؤشر الأسعار الأجنبية

يتضح من المعادلة أن مؤشر سعر الصرف يمثل قيمة اسمية، فقد يتجه المستوى العام للأسعار داخل الدولة إلى الارتفاع بشكل يفوق في البلاد الأخرى ذات وزن كبير في التجارة الخارجية لهذه الدولة مع بقاء سعر الصرف لعملة هذه الدولة على مستواه، مما يعني أن سعر الصرف لهذه العملة مجاوزة لقيمتها الحقيقية، مما يساهم في أضعاف القدرة التنافسية للصادرات.

كما أن اتجاه مستوى العام للأسعار إلى الارتفاع بما يقل عنه في الدول الأخرى مع بقاء سعر الصرف لعملة الدولة على مستواه مما يعني أن سعر الصرف لهذه العملة أدنى من قيمتها الحقيقية.

5/ المؤثرات السيكولوجية:

تلعب دورا هاما في تحديد سلوك المتعاملين في سوق الصرف خاصة خلال الأجل القصير وتقترن هذه المؤثرات بتنبؤات عما ستكون عليه بعض الأوضاع المالية والاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

وتلعب الاضطرابات السياسية دورا هاما في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للدولة بصورة عامة مما يفقد الثقة في عملة هذه الدولة.

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2002، ص: 13

6/شروط التجارة:

إن التحول في شروط التجارة تبدو مشكلة أكثر حدة بالنسبة للدول النامية وذلك نظرا للطباع الهيكلي لصادراتها حيث تستحوذ المواد الخام على الصدارة.

وبالتالي فإن شروط التجارة تكون في غير صالح الدول النامية إذ أنها تواجه هبوط في حصيلة صادراتها مع عدم كفاية مواردها من النقد الأجنبي لمقابلة الاستيراد، كما أن محددات وعوائق التجارة كفرض الضرائب على السلع المستوردة أو تحديد حصص للكميات التي يمكن استيرادها تؤثر على قيمة سعر الصرف.[1]

7/أهداف السياسة الاقتصادية:

هناك علاقة تبادلية بين سياسة سعر الصرف وبين أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تهدف سياسة سعر الصرف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي فمثلا تحقيق هدف أعلى درجة في الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل يؤدي إلى زيادة إنتاجية الدولة أي زيادة قدرة الدولة على تخفيض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الدولية، وبالتالي زيادة الطلب المحلي مما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح.

8/ الطلب على السلع والخدمات الأجنبية:

حيث تكون رغبة الأفراد في شراء السلع والخدمات الأجنبية أساس الطلب على العملات الأجنبية، وكلما زاد الطلب على شراء السلع والخدمات الأجنبية زاد الطلب على العملات الأجنبية، وفي المقابل زيادة المعروض من العملة الوطنية، منا يؤثر ذلك في قيمة العملة الوطنية بالسالب، ويرجع ذلك إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع حجم واردات الدول لزيادة الطلب على السلع والخدمات الأجنبية.

9/ تدفقات الاستثمارات الأجنبية:

فتدهور سعر الصرف يعني وجود اختلالات في الوضع الاقتصادي وتعكس الاضطرابات في التوازن الاقتصادي للدولة، مما يؤثر ذلك على جنب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، فاستقرار سعر الصرف يعطي المستثمرون الأجانب الإحساس بالأمان على استثماراتهم في الدولة المستثمر فيها، كما يؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية، كذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية تؤثر في سعر الصرف، مما يعني أن هناك علاقة تبادلية بين سعر الصرف والاستثمارات الأجنبية، لذلك يجب التفرقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، حيث يختلف تأثير كل منهما على استقرار سعر صرف عملة بالنسبة للدولة المستقبلة و سعر صرف العملة بالنسبة للدولة الطاردة.

بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي استثمارات طويلة الأجل فهي تهدف إلى إقامة مشروعات إنتاجية طويلة الأجل، منا تساهم في التنمية الاقتصادية للدول، حيث تعمل

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2002، ص: 14

على زيادة الدخل القومي، مما يؤثر ذلك بشكل إيجابي على سعر الصرف أي تتحسن قيمة العملة المحلية.

أما الاستثمارات غير المباشرة فهي استثمارات قصيرة الأجل التي قد توجه للاستثمارات في سوق الأوراق المالية التي تتسم بأنها كونها تقدر أن تدخل في السوق وتخرج بسهولة، وهو ما يعرض بعض الأسواق المالية لازمات حادة واضطرابات.[1]

10/ خبرة المتعاملين في سوق الصرف:

خبرة المتعاملين والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على اتجاه أسعار صرف العملات، فقد أصبحت الشركات الكبرى تقوم بعمليات اقتراض العملات النقدية ذات الفائدة المنخفضة لشراء العملات ذات الفائدة الكبرى للاستفادة من فروق الأسعار وتحقيق ربح صافي، وبناءا على ذلك أسعار الصرف تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين.

المبحث الثاني: مفاهيم حول سوق الصرف

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف

عملية الصرف هي العملية التي يتم الحصول بواسطتها في بلد ما مقابل عملة هذا البلد على وسائل دفع مقبولة في الخارج، فعملية الصرف تتمثل إذا في تبادل عملتين وطنيتين مختلفتين بتحويل عملة إلى أخرى عند سعر يسمى سعر الصرف، وتتم هذه العملية في مكان يسمى سوق الصرف.

1/ ماهية سوق الصرف:

1/1 تعريف سوق الصرف:

تعتبر أسواق الصرف الأجنبية المكان الذي يجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء، وسوق الصرف الأجنبي ليس كغيره من الأسواق المالية أو التجارية، إذ انه ليس محددا بمكان معين يجمع بين البائعين والمشترين على نحو ما يحدث في السوق المالي مثلا، وإنما يتم التعامل في سوق الصرف عن طريق أجهزة التلفون والفاكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي.[2]

في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية مثل: نيويورك، لندن، طوكيو، فرانكفورت، سان فرانسيسكو، باريس .... وغرف التعامل في البنوك مزودة أيضا بأجهزة المعلومات مثل: رويترز ...، والتي تعرض على شاشتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة فضلا عما يستجد من أحداث سياسية واقتصادية قد تؤثر على أسعار العملات.

[1] سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2001، ص: 14
[2] د/ مدحت صادق دار عريب للطباعة و النشر ص 121

2/1 أنواع سوق الصرف: هناك نوعان من سوق الصرف:

أولا: أسواق الصرف العاجلة

وهي التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضرة

ثانيا: أسواق الصرف الآجلة

وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة، وهي التي يتم فيها الاتفاق من الآن على بيع أو شراء[1] عملة أجنبية طبقا للسعر الأجل على أن يؤجل إتمام التسليم والتسلم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها.

ويتدخل في هذه السوق البنوك المحلية أو الأجنبية وسماسرة الصرف وبصفة عامة يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية على النحو التالي:

أ/ المضاربة:

فلو فرض وتوقع المتعاملون في سوق الصرف الآجلة أن سعر إحدى العملات سيرتفع في المستقبل، فإنهم في هذه الحالة سيتوجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع وبالعكس إذا تصور المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي أن سعر إحدى العملات سينخفض في المستقبل، فإنهم يلجئون إلى بيع هذه العملة الآن وشراءها فيما بعد والاستفادة من فرق السعرين، لذلك فإن المضارب في سوق الصرف الأجنبي يتخذ لنفسه موقفا محددا أو مكشوفا بالنسبة للعملة التي يضارب عليها في المستقبل.

ب/ التحكيم أو المراجعة:

يقصد بعمليات التحكيم أو المراجعة في أسواق الصرف الآجلة[2] بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعري في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر و بيعها في السوق المرتفعة السعر، فإذا كان مثلا سعر الصرف للدولار في سوق الصرف بالقاهرة هو 50 قرشا وكان سعر صرف الجنيه المصري في سوق الصرف بلندن يعادل جنيها استر ليليا واحدا، وكان سعر صرف جنيه الإسترليني واحدا في نيويورك هو 2.5 دولارا أمريكيا فإن معنى ذلك انه في الإمكان تحويل 2 دولار إلى جنيه مصري واحد في سوق القاهرة، وتحويل هذا الجنيه المصري إلى جنيه إسترليني في سوق لندن ثم تحويل الجنيه الإسترليني إلى 2.5 دولار خلال عمليات تحويل متتالية في أسواق الصرف المختلفة بحيث أن هذه

[1] سامي عفيف حاتم – دراسات في الاقتصاد العالمي-الدار المصرية اللبنانية ص 175.
[2] نفس المرجع ، ص 176.

العمليات تكفل تحقيق أسواق الصرف المتكاملة التي يسودها سعر واحد للصرف في جميع أسواق الصرف المختلفة مهما كان بعدها الجغرافي.

ج/ التحكيم في سعر الفائدة:

تتم عمليات التحكيم أو المراجعة في سعر الفائدة في حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بينأسواق النقد المختلفة، ولبيان ذلك نفترض وجود مستثمر مصري يسعى إلى زيادة العائد على الاستثمارات النقدية المماثلة من خلال إيداع أمواله في صورة ودائع أجلة لدى البنوك، فإذا كان سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك المصرية لمدة عام 10 %[1] و كان سعر الفائدة على الودائع لمدة سنة على البنوك الإنجليزية 15 % لذلك فات هذا المستثمر المصري سوف يحاول إيداع مدخراته في سوق لندن، ولكي يتسنى له ذلك لابد من إجراء عملية تحويل للجنيهات المصرية إلى جنيهات إسترلينية، غير أن مكمن الخطورة هو أنه بعد سنة يحاول هذا المستثمر إعادة تحويل هذه الجنيهات الإسترلينية إلى جنيهات مصرية.

3/1 توازن سوق الصرف:

إن سعر عملة بأخرى هو عبارة عن نسبة مبادلة العملات الوطنية بعضها ببعض في سوق الصرف، ومن ثم لا يعد سعر الصرف مجرد ثمن عملة بوحدات من عملة أخرى، ولنا أن نتساءل عما يحدد سعر الصرف وما الذي يؤدي إلى تغيره والواقع أن سعر الصرف يتوقف شانه في ذلك شان أثمان السلع الحقيقية بصفة أساسية على العوامل المتصلة بعرض الصرف وطلبه وينشأ هذا الطلب أو ذلك العرض في مختلف العناصر التي يتألف منها ميزان المدفوعات والتي تتعدل بالعملات المختلفة الداخلة في نطاق البنوك المختلفة المكونة لهذا الميزان وهكذا تسجل تغيرات سعر الصرف تغير العلاقة بين جملتي العناصر التي يتألف منها ميزان المدفوعات، ونستطيع أن نبين العلاقة بين الطلب والعرض وبين الثمن بنفس منحنيات الطلب والعرض في نظرية الأثمان.

المبحث الثالث: مفهوم سياسة رفع قيمة العملة

المطلب الأول: مفهوم سياسة رفع قيمة العملة

1/ مفهوم سياسة رفع قيمة العملة

قبل التطرق لمفهوم رفع قيمة العملة الخارجية لابد من توضيح الفرق بين كل رفع وارتفاع قيمة العملة، فارتفاع قيمة العملة يعبر عن ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى، حيث أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة ما في سوق الصرف الأجنبي ستعاكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة[2]وهذا راجع إلى قوى

[1] سامي عفيف حاتم – دراسات في الاقتصاد العالمي-الدار المصرية اللبنانية ص 179.
[2] عرفات تقي الحسني ، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، 2015، مصر- ص 154.

العرض والطلب في السوق وليس للدولة أي دخل في هذا الارتفاع الحاصل. أما رفع القيمة الخارجية للعملة فهي سياسة يعتمدها البنك المركزي ومعناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية ومعناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض.[1]

ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية، ونقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل.[2]

إن عملية الرفع من قيمة العملة تؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مدا خيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة، وأثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية، إذ تستخدم سياسة رفع قيمة العملة في تحديد سعر صرف العملة من أجل خفض أعباء المديونية أو لزيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة دخول المصدرين المحليين لبعض السلع الهامة بهدف إعادة التوازن، كما قد تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري او تخفيف اثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية.

2/ أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة:

يمكن أن تغير الدولة سعر صرف عملتها صعودا وهبوطا كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، فمن أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها نذكر:

1/ وجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض تقوم السلطات بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

2/ من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية.

3 / من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوروبية أخرى لما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

[1] غازي عبد الرزاق النقاش – التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية – دار وائل للنشر بالأردن 2001 ص 154.
[2] عوض فاضل اسماعيل –تقويم سياسة رفع قيمة الدينار للدولار الامريكي – المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – العراق- 2012 ص 4.

4/ انخفاض القدرة التنافسية الصادرات وزيادة الواردات لسلع البلد الذي قام برفع عملته.[1]

3/ شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة:

لتجنب الآثار السلبية لسياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لابد من توفر جملة من الشروط حتى تنجح هذه السياسة في تحقيق التوازن وتتمثل هذه الشروط في:[2]

يجب أن يكون مجموع مرونات السعر للطلب الخارجي على الصادراتوالطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.

إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندما يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكدا.

في ظل توفر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدول المدينة، ذلك أن فوائد سداد الديون المحلية ستتجه نحو الانخفاض نظرا لشيوع ضغوط انكماشية في الاقتصاد القومي واتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض، أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل ضررا على الموازنة العامة نتيجة لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية.

4/ رفع القيمة الخارجية للعملة:

تتعد آثار رفع القيمة الخارجية للعملة على الاقتصاد الوطني والتي تتمثل في:

أولا: الأثر على الصادرات والواردات

إن تقييم عملة ما بأكثر من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلبا على صادراتها ، و لكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبيا مقارنة مع منافسيها ، فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز للإنتاج من أجل التصدير و بدائل الاستيراد و ذلك لان الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية و تصبح الواردات ارخص من إنتاج السلع المحلية خصوصا بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية ، كون جزءا هاما من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية، بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير فعملية الرفع في قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يزيد في تنافسيتها ، حيث أن تزايد تنافسية الواردات محليا سيعمل على

[1] نرمين السعدني –سياسات سعر الصرف في الدول النامية- مجلة سياسات دولية – العدد 144 مصر- افريل 2001 ص 217.

[2] وسام ملاك – الظواهر النقدية على المستوى الدولي- دار البتول اللبناني، لبنان، – 2001، ص98.

تزايد طلبات الحماية ضد المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات الحكومية إلى رفع التعريفات على السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة وانغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات وبالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي.[1]

ثانيا: انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الاقتصاد

إن تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية أثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع الإنتاجية التي تستطيع منافسة الواردات حيث تتجه إلى تخفيض الإنتاج ميدانيا نتيجة الرفع في قيمة العملة وإذا استمر الرفع في سعر الصرف سوف تضطر إلى اتخاذ قرار بتوقف الإنتاج.

ثالثا: ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي

يؤثر تقييم العملة بأعلى من قيمتها على سلوك المستهلك الذي سيتجه للحصول على الواردات ذات الثمن الأرخص بذلا عن صادرات مرتفعة الثمن مما يؤثر على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل الدولي والأسعار محليا مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي التأثير سلبا على الاستثمار وأسواق المال المحلية.[2]

البلد الذي يعاني من سعر صرف مقيم بأعلى من قيمته يحقق فائض في الاستيراد إذا كان التوظيف والاستخدام لموارده المتاحة محليا مرتفعا إذا استطاعت السلطات النقدية للبلد أن تحافظ على هذا الوضع بتطبيقها إحدى سياساتها النقدية أو من خلال استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية وفي الحالة العكسية إذا كان الهدف هو تحقيق فائض تصدير فيتوجب تخفيض سعر الصرف وإلا استوجب على الحكومة أن تتقبل وتواجه الانكماش في نشاطها الاقتصادي وما يتبعه من تأثيرات سلبية على الاقتصاد الوطني.

رابعا: الأثر على الأسواق المالية والمحلية

إن لرفع القيمة الخارجيةللعملة تأثير سلبي على الأسواق المالية والمحلية من خلال تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية في الأسواق المالية لارتفاع ربحيتها ما يزيد من حصيلة أفراد الدولة من العملات الأجنبية مما يترتب على الحكومة تحمل نفقات وتكاليف باهظة لتوفير الاستقرار في النظام المالي كون عمليات المضاربة تؤثر على أداء البنوك وكثير من القطاعات الصناعية نتيجة لرفع قيمة العملة مما يؤدي إلى اتجاه التجار إلى محاولات للاقتراض بالعملة المحلية توقعا لانخفاضها في المستقبل وذلك من اجل تمويل الواردات.[3]

خامسا: الأثر على الإنتاج الزراعي

[1] عرفات تقي الحسني، نفس المرجع - ص154.
[2] ماجد عبد اللطيف الخشائي ، نفس المرجع- ص131.
[3] البنك المركزي العراقي –انخفاض سعر صرف الدينار العراقي- دائرة الإحصاء و الأبحاث 1989 ص 183.

إن التقييم المرتفع لسعر صرف العملات قد يلحق أضرارا بالزراعة وذلك من خلال التأثير على الحوافز الزراعية والناتج الزراعي خصوصا إذا تخلت الحكومة عن سياسة دعم الأسعار الزراعية ومن ناحية أخرى فان الرفع في سعر الصرف الرسمي قد يؤدي إلى تشجيع الهجرة من الريف إلى المدينة ويزيد من الطلب على المواد الغذائية المستوردة بدلا من السلع المحلية فيزيد من الضغط على ميزانالمدفوعات.[1]

سادسا: تفاقم أعباء الدين العام الداخلي

إن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل التزامات مالية يتوجب على الدولة سدادها لإعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي فالكتلة النقدية المتداولة في اقتصاد البلد والتي تمثل دينا داخليا على الدولة التي رفعت قيمة عملتها الخارجية اتجاه العالم الخارجي لا يمكن أن تنخفض كميتها إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي إلا إذا قامت الدولة بسداد التزاماتها بالنقد الأجنبي وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية.[2]

سابعا: ظهور سوق موازية

يرافق التقييم المستمر لسعر الصرف للعملات ظهور سوق موازية حيث تكون الأسعار أكثر ارتفاعا من الأسعار الرسمية حيث يجد أصحاب العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق الموازية بدلا من بيعها للسوق المركزي وهذا ما يدفع بالمستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية في سبيل الحصول عليها نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية طلبات الاستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن عنه على حاله.

ثامنا: زيادة الرقابة على الصرف

لكي تحافظ الدولة على مستويات الصرف المرتفعة عن مستواها التوازني تعمل على تطبيق سياسة نقدية تقييدية ما قد يتسبب في أزمة كساد حاد فالسياسة النقدية والسياسة الضريبية الهادفة للضغط على سعر الصرف ذات تأثيرات مضادة على الاستثمار والإنتاج.[3]

بالإضافةإلى إثر الحلقة المفرغة والتي من خلالها لا تؤدي سياسة الرفع إلى التحسن المرتقب.

المطلب الثاني: سياسة تخفيض العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية وشروط نجاحها

كثيرا ما تلجا الدول إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية حيث أن علاج هذه المشكلات يكون بواسطة تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفض الضغط على ميزانها التجاري فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي

[1] ماجد عبد اللطيف الخشائي ـ أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه- ص132.
[2] عبد الرزاق بن الرازي ـ أطروحة شهادة الدكتوراه- ص48.
[3] البنك المركزي العراقي –انخفاض سعر صرف الدينار العراقي-دائرة الإحصاء والأبحاث 1989 ص 184.

أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.

الفرع الأول: مفهوم سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار أسعار الصرف الثابتة فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10 % فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستنخفض بمقدار 10 % مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى.[1]

فالتخفيض هو التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجا إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال.[2]

فعملية تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هي إنقاص قانوني لعدد وحدات العملة الأجنبية التي تمثله وحدة النقد الوطنية، أو هي قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية إلى الخارج أي ارتفاع سعر صرفها، وهو إجراء إداري غالبا ما يتخذ تحت ظروف معينة، وتعد هذه السياسة من أخطر إجراءات السياسة النقدية التي يمكن أن تطبقها الدولة والتي تهدف إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الذي ينشا نتيجة العجز في ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة

نظرا لأهمية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في المعاملات الدولية وعلاقتها الواضحة مع العديد من العملات الأخرى فقد ارتأينا دراسة أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة وتتلخص هذه الأسباب فيما يلي:

1/ معالجة العجز في ميزان المدفوعات:

إن التخفيض في قيمة العملة يشجع التصدير ويقيد الاستيراد كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال للخارج والعمل على إبقاءها في الوطن ففي حالة وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، ذلك لان

[1] منجد عبد اللطيف مرجع سابق ص 133.
[2] بلحرش عائشة، مرجع سابق، ص 63.

التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة، وتصبح الاستيرادات أرخص من إنتاج السلع المحلية، وتكمن خطورة هذه الحالة في البلدان النامية والتي هي بأمس الحاجة لتنويع وتطوير هيكل سلعها المتاجر بها، حيث هذا العجز ينعكس على هيئة عجز في الميزان التجاري للدولة.[1]

2/ ارتفاع دخول المنتجين المحليين:

يهدف التخفيض إلى زيادة دخول المنتجين المحليين وتخفيض أعباء مديونيتهم خاصة عند تدهور أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية من أجل تسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج.

3/ ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة:

أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار ومنطقة الاورو ... فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات، وكمثال عن ذلك إثر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي على العديد من عملات الدول النامية بنفس نسبة انخفاض الدولار.

4/ تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي:

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يعمل على الحد من الطلب عليها في السوق الموازي نتيجة تحقيق تكافؤ بين السعرين في السوقين الرسمي والموازي، مما ينتج عنه تراجع الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وهذا ما يحد من المضاربة على العملات الأجنبية.

5/ معالجة البطالة في الاقتصاد القومي:

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض العملة يعمل على تشجيع إقامة الصناعات مما يعمل على زيادة التشغيل وبالتالي تقليص من حجم البطالة.

6/ إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية:

وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية للبلدين، لان مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية الوطنية، لذلك فان سعر الصرف لعملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.

[1] عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص 151-152.

7/ تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة:

تعمل سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على تحقيق تكامل بين القطاعات التصديرية وباقي القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة، وذلك كون السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى، فتطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.[1]

وما يمكن استخلاصه هو أن السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها هو تشجيع الصادرات والسعي نحو تقليص العجز الحاصل في ميزان المدفوعات ككل أو إحدى مكوناته.

الفرع الثالث: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لابد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ✓ مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.
- ✓ ألا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.
- ✓ ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض أخر.
- ✓ استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

حيث أن سياسة تخفيض العملة الوطنية تفترض بقاء الأسعار المحلية لمستوى السلع والخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، كون ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغا فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات، فانخفاض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالصرف الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق الخارجية ما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات، وبالمقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية في نفس الوقت مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها أي انخفاض الواردات.[2]

والمخطط التالي يلخص آلية تعديل الميزان التجاري من خلال تطبيق سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

[1] كمال الحمزاوي سوق الصرف الاجنبي –منشاة المعارف الاسكندرية-مصر، 2004، ص: 33
[2] كمال الحمزاوي سوق الصرف الاجنبي –منشاة المعارف الاسكندرية-مصر، 2004، س: 56

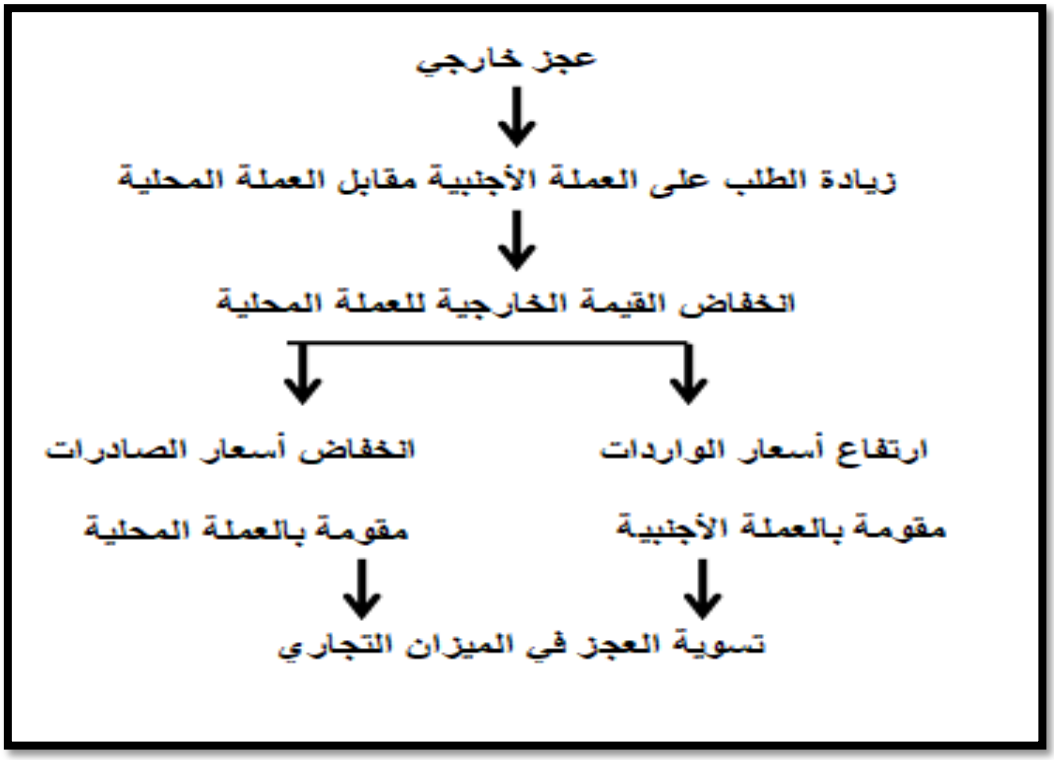

الشكل (1): تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة

Source : Economie internationale contemporaine aspects reels et monétaires université de grenoble pris 1991/p154

الشكل أعلاه يبين أن العجز الخارجي يتوضح من خلال زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية و هذا ما يؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية، هذه الأخيرة تعد وسيلة لتسوية و تعديل العجز المسجل في الميزان التجاري.

الفرع الرابع: آثار تخفيض قيمة العملة

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من السياسات التي تحظى بأهمية على صعيد الدول ككل نامية كانت أو متقدمة لما لها من أثار ونتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي وتتجلى هذه الآثار فيما يلي:

أولا: أثر التخفيض على الصادرات والواردات

يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الواردات بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

1/ الأثر على الواردات:

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية

وقيمة الواردات وذلك مع توفر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

2/ الأثر على الصادرات:

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية ما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.[1]

ثانيا: أثر التخفيض على مستوى الأسعار

إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدرا لارتفاع الأسعار المحلية وذلك من خلال:

- ✓ إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستوردة من الخارج، فان الأسعار سترتفع.
- ✓ إن التخفيض من قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الواردات مرتفعة، خاصة إذا كانت هذه السلع المستوردة سلعا ضرورية فان هذا سوف يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار.
- ✓ إن ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي الى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على المنتجات الوطنية سيكون على جانبين وهما:

الجانب الأول: إن الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الواردات التي ارتفعت أسعارها.

الجانب الثاني: أن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أن أصبحت أرخص مما كانت عليه.

ثالثا: أثر التخفيض على حركة رؤوس الأموال

من ضمن الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو سياسة التخفيض من قيمة العملة، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بان الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذه السياسة للبحث عن الأرباح، كما يبذلون قصار جهدهم لتأخير وتأجيل مستحقاتهم لدى المتعاملين الأجانب من اجل الربح في الصرف.[2]

[1] منجد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 269-270.
[2] بلحرش عائشة، مرجع سابق، ص 66.

رابعا: أثر التخفيض على الدخل والتوظيف

تؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الدخل القومي والتوظيف كون أن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافي للدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادته.

وفقا لنظرية مضاعف التجارة الخارجية فان زيادة الدخل القومي عادة ما يصاحبها زيادة في الإنفاق على الاستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الاستيراد طبقا للميل الحدي للاستيراد، اما بالنسبة للبلدان التي لم تقم بعملية التخفيض في قيمة عملتها المحلية فالمتوقع حصول زيادة في وارداتها من البلد الذي أجرى التخفيض وكذلك يحدث انخفاض في صادراتها، مما يترتب على ذلك انخفاض في الدخل والتوظيف.

خامسا: أثر التخفيض على عبء القروض الخارجية

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائنا أو مدينا

1/ في حالة كون البلد المخفض لعملته دائنا، فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه وفوائد هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملته الوطنية، فانه سيستلم نفس المقدار الذي أقرضه ولا يتأثر في هذه الحالة.

2/ عندما يكون البلد المخفض لعملته مدينا، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فان عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية سدادا لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع دينه بعملته الوطنية، فانه سوف يدفع نفس المقدار من الديون والفوائد بعملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض.[1]

المطلب الثالث: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

1/ مقاومة التضخم: تلعب سياسة الصرف دورا هاما في مكافحة ظاهرة التضخم، ولقد اعتمدت سعر الصرف مجموعة من الدول كمثبت اسمي لتخفيض معدل التضخم باستخدام نظام الربط المتحرك.

حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد، وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، إذ في المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد إثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية وهو ما يؤدي إلى تحسن تنافسيتها وتسمى هذه

1

الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وثم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983.

2/ تخصيص الموارد: يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر يعكس تنافسية الاقتصاد القومي مع باقي الاقتصاديات في العالم بحيث ينعكس إثر تغيير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاضه مثلا إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

3/ توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، والعكس من ذلك، ولذلك يلجأ أصحاب القرار إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية ...

4/ / تنمية الصناعة المحلية:يمكن للبنك المركزي أن يعتمد سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية فمثلا اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة وتشجيع الصادرات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سبب من أسباب الحروب، أما اليوم م فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها.[1]

يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل".[2]

كما يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن قدرة الإنتاجي ة للاقتصاد و القابلة للتحول إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما أنها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة[3]، بطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الإستراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية و مالية.

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن أن نضيف أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

أما فيما يخص مفهوم التجارة الدولية، والتجارة الخارجية، فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية" لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح "التجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني – أي التجارة الخارجية – جزء من المصطلح الأول – أي التجارة الدولية

[1] LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005. Page 12.

[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر ،1996 ص .13

[3] الصادرات والواردات المنظورة تمثل السلع، أما الصادرات والواردات غير المنظورة فتمثل الخدمات.

– فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من:[1]

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة)

- التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي (غير المنظورة)

- لهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم

- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالها بين دول العالم المختلفة.

- التوافق البيئي،

أحلت اصطلاح "تحرير التجار ة الدولية" محل[2]. فيقصد بالتجارة الدولية، التجارة الخارجية أي تلك التي تمارس خارج الحدود السياسية للدول، وإن عالم اليوم كعالم الأمس في حاجة إلى تبادل السلع، الخدمات، التكنولوجيات ورؤوس الأموال، كما هي في حاجة إلى التعاون في مجال الهجرة والسياحة.

على الرغم من أن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل[3] فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية إلى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية:

-التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

-اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

-التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد.

-وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

تقوم التجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد، وإذ كان من المتصور أن تستورد دولة أكثر مما تصدر أو تصدر أكثر مما تستورد فإنه من النادر أن-لم نقل من المستحيل– أن توجد دولة خارجة عن هذه الحلقة.[1]

---

[1]سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص 32 .

[2]عادل أحمد حشيش : أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2002 ، ص 12

[3]حمدي عبد العظيم : مرجع سابق، ص 14.

وقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.[2]

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة و في كلتا الحالتين تتخصص الأقاليم بسبب وجود موارد معينة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصص معقولاً ومربحا ، كأن تملك إحدى هذه الدول مساحة كب ا قليلاً من السكان نسبي ، ويعتبر هذا أفضل مزيج من الموارد الإنتاجية اللازمة للتربية المثلى للأبقار مثلا و تمتلك دولة أخرى ً أراضي قليلة و كثيرا من الماهرين ورأس المال ، ا أفضل فتتخصص الأولى في إنتاج الأبقار وبيع اللحوم، وفي المقابل تتخصص الثانية في المنتجات الصناعية وبيعها إلى الدولة الأخرى.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة؛ وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة. ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية:[3]

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

-وجود فائض في الإنتاج.

-الحصول على أرباح.

-رفع مستوى المعيشة.

-**التخصص الدولي:** إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.

-**تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية:** إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة ، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

---

[1]نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي الجزء، الأول (بدون دار النشر وبلد النشر)، أكتوبر ،1999 ص 31.

[2]عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، التبادل التجاري، الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2004، ص 10.

[3]حمدي عبد العظيم، مرجع سابق ص 16.

-**اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى:** يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا ، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.

-**اختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية ، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

-**اختلاف الميول والأذواق:** فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البدي ل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز:

1/انتقال الأيدي العاملة :[1]

-تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى: والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.

-الندرة النسبية و الندرة المطلقة للعمالة.

-اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.

-تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.

-درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.

-العوامل السياسية : الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

2/ رأس المال :

-سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.

-سعر الخصم : إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.

-سعر الصر ف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

[1] حمدي عبد العظيم ، مرجع سابق، ص 28

3/ التكنولوجيات:

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجود ة مما يؤثر على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

المطلب الأول: النظرية التقليدية الكلاسيكية

يجتمع أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر ولقد جاءت هذه النظرية كرد فعل لآراء المذهب التجاري ، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة ، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة أهمها الذهب و الفضة، باعتباره ا م مقياسين لقوة الدولة؛ وقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين والتي نادت بحرية النشاط الاقتصادي وفقا لقوانين الطبيعة، والقاعدة المعروفة " دعه يعمل اتركه يمر " الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية، مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال سميث، ريكاردو، جون ستوارت ميل،...الخ ، الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية[1].

إضافة إلى دفاع هؤلاء الاقتصادي ن عن حرية التجارة الخارجية فقد عملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي.

ظهرت هذه النظرية في مولد الثورة الصناعية إذ أصبح المجتمع آنذاك يقوم على التجارة الدولية ولا يستطيع أن يعيش بدون التبادل الدولي، ومن ثم ظهرت عدة مشاكل في التجارة الخارجية، بحاجة إلى حل أهمها:

- هل جارة الخارجية ضرورية لكل دولة ؟

- جارة الخارجية دائما مجدية ؟

-هل الكسب يتحقق عند التصدير فقط أم عند التصدير و الإسترداد معا ؟

[1]ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من انجلترا، اسبانيا، فرنسا، البرتغال، بلجيكا هولندا، حيث بدأت مجموعة من الناس أطلق عليهم التجاريو ن يكتبون مقالات عن التجارة الدولية.

-هل يجب بكل وسيلة أن تزيد حقوق الدولة عن ديونها في الخارج أم أن حقوقها تتوازن عادة مع الديون التي تترتب عليها؟

تعتبر هذه النظرية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية وإن لم يكن للمذهب التجاري نظرية فاصلة في هذا الموضوع.[1]

1- 1/ نظريات النفقات المطلقة لآدم سميث:

يمكن القول أن آدم سميث[2] لم يضع نظرية خاصة بالتبادل ، فأفكار ه في نظرية التجارة الدولية طرحها في كتاب أصدره عام 1776 بعنوان " ثروة الأمة[3]" التي تعتمد - حسبه - على ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فيهما، فإذا لم يكن للدولة مناجم تحتوي على الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم لتحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة .ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية:

-**الفترة الأولى:** وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية ويستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس و انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة.

-**الفترة الثانية:** اكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على إنفراد ، و من ثم لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج، وعلى أن تكتفي بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.

-**الفترة الثالثة:** اتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العالم، وعلى ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها.

لقد انتقد سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة، أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل 1الدولي، فهو يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في

[1]على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، 2007 ، ص 36.

[2]فيلسوف اسكتلندي ورائد في الاقتصاد السياسي، هو صاحب كتب نظرية المشاعر اخلاقية والتحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، عادة ما يشار إليه باختصار باسم ثروات الأمم، ويعتبر من أعظم ما أبدع وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث. كما يعتبر والد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع. درس سميث الفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسجو، وجامعة أكسفورد. و ثروة الأمم يشرح أن السوق الحرة، بينما تبدو فوضوية وغير مقيدة، هي في الواقع موجهة لإنتاج الكمية الصحيحة والمتنوعة من السلع من قبل جهة ما تسمى ب ب" ـ اليد غير المرئية". سميث يعتقد أنه عندما يسعى الفرد للمصلحة الذاتية، انه يشجع بطريقة غير مباشرة مصلحة المجتمع: " من خلال انتهاج مصلحته الشخصية.

[3]ANDREW HARISON et autres, « Business international et mondialisation » traduit par SIMEON FONGANE, 1 ère édition, édition de boeck, paris, France, 2004, page 278.

التكاليف المطلقة ، فتقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، وتبادلها سلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة، فالتجارة الدولية في رأي سميث تقوم بطريقتين هامتين :

-**أولا:** تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و تستبدله بشيء آخر ذي نفع كبير.

-**ثانيا:** تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع إنتاجية البلد المتاجر وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.[1]

وجهت عدة انتقادات لأفكار آدم سميث، وأخذ على مبادئه أنها تنادي بأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق فيها ولكنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة نسبية، وهذا يكون عرضة لمشكلات اقتصادية، لأن سلع الدولة المتفوقة ستغزو أسواقه ا في وقت لن تستطيع فيه تقدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد، الشيء الذي لم يستطيع أدم سميث أن يرد عليه.

يعتقد أدم سميث ق المطلق وأساس للتخصص الدولي فقط، مما لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية حيث أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساسا للتخصص الدولي أيضا.[2]

هذه الانتقادات لا تنقص كثيرا من قدر نظرية سميث، لأن الحكم على أية نظرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها، فحرية التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت وكانت صناعتها قوية ت لا يخشى المنافسة عليها الدول الأخرى ومن ناحية أخرى لا يرى سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعد امتدادا للأولى، وكلاهما وسيلة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخلص من الإنتاج الفائض، في حين أن كلا من نوعي التجارة مختلف كل الاختلاف في خصائصه و نظرياته.

حسب رأي آدم سميث في أن اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة في الدولتين شرط أساسي لقيام التجارة الخارجية وتحقيق النفع المتبادل، لكن السؤال الذي لم يجب عنه فيما إذا كان أحد البلدين ينتج كل من السلعتين بنفقات أقل من الآخر؟ و هذا ما أجاب عنه دافيد ريكاردو في نظريته للنفقات النسبية.

2-1/نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو:

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، مرجع سابق، ص 53 .
[2] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، لإسكندرية، مصر،2008 ص 12.

نشر ريكاردو كتابه مبادئ في "الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية[1] الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية[2]، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده جون ستيوار ت ميل وآخرون.

طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة[3].ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات:

-وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.

-تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق.

-حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة

-عدم قدرتها على التنقل بين الدول.

-ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة.

-ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى.

-انعدام النفقات الخاصة بالنقل و التعريفة الجمركية.

-يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

---

[1]فيلسوف إنجليزي الجنسية، ولد في سنة 1772، قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد، وله النظرية المعروفة باسم قانون تناقص الغلة، كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله: "إن أي عمل يعتبر منافياً للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة للآخرين، و "عندما قرأ كتاب آدم سميث، ثروة الأمم تأثر به وشعر بالميل لعلم الاقتصاد، أهم كتبه" مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب ". توفي في سنة1823.

[2]يمكن أن تعرف النفقات النسبية على أساس التباين الجغرافي أي تعريف النفقة النسبية استنادا إلى فكرة النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين، أو فكر التباين السلعي وفي هذه الحالة ينظر إلى النسبة بين النفقات المطلقة لإنتاج السلعتين في الدولة الواحدة.

[3]ANDREW HARISON, et autres, « Business international et mondialisation » op. cit., page 279.

-استخدام نظرية العمل للقيمة[1] في تثمين السلعة، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها

-تجانس العمل و الأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الانتقادات توجه إليها في بداية الحرب العالمية الأولى. وفيما يلي نعرض أهم الانتقادات:

-تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة.

-تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريف ة الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة إنتاج السلعة، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة مما يؤدي إلى وقف عملية التصدير، لأن تكلفة إنتاجها في البلد المصدر تصبح أعلى منها في البلد المستورد.

-تفترض النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة في حالة التوظيف الكامل أي أن الاقتصاد في حالة توازن؛ إلا أن هذا الفرض غير واقعي، لأن كينز[2] أثبت أن التوازن في بلد ما يمكن أن يحدث دون مستوى التوظيف الكامل.

-تفترض هذه النظرية أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج، ومن ثم يكون التخصص كاملا، وهذا مخالف لما يجري في المشاريع الإنتاجية التي تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات (تناقص الغلة)[3] وقبل هذا الحد تخضع أيضا إلى قانون تناقص النفقات(تزايد الغلة).

-افتراض النظرية حرية التجارة، فهذا أمر مغاير للواقع لأن معظم الدول تفرض قيود على حركة الصادرات و الواردات مما يقيد حرية التجارة.

---

[1]PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1ère édition, THEMIS Economie, 1998, Page 18

[2]جون ماينر كينز ،اقتصاد ي إنجليزي ولد في1883 ، وتوفي في سنة 1946 ،أ ستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج، وكاتب في الإصلاح الاجتماعي مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتاب " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود في 1936وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت. من أهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب و السياسة المالية والنقدية أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية. كانت لكينز مساهمة كبيرة في أزمة الكساد العلمية سنة 1929 ، حيث أنه حاول تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة وما هو المخرج منها. أما عن السبب فيرده كينز إلى أن التشغيل الكامل غير مضمون أي، يوجد ركود في العجلة الاقتصادية، و الطريقة التعسفية المنتهجة في توزيع الدخول، نقص الطلب الكلي الناتج عن سوء توزيع الثروة بؤرة (الأزمة تقع في قطاع التوزيع). أما فيما يخص وجهة نظره للبطالة يرفض كينز أن الأجور سبب للبطالة لان انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق.

[3]هذه النظرية تقوم على أساس أن قيمة الشيء تتحدد بمقدار ما يحتويه من عمل أو بمقدار ما يتطلب إنتاجه من عمل، إلا أنها أصبحت مهملة ذلك أنها تعتبر أن العمل هو العنصر الوحيد المستخدم في الإنتاج بينما نعلم أن هنا ك عوامل عديدة تدخل في هذه العملية.

-تفترض النظرية سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط و تجريدي يتعارض مع الواقع، حيث أن التبادل يتم بين العديد من الدول و السلع.

-تعتمد نظرية التكاليف النسبية على فروض ساكنة تؤدي إلى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت إلى الواقع الاقتصادي المتحرك بصلة، كما تفترض أن أذواق المستهلكين متشابهة في الدول المختلفة، وهذا غير صحيح[1].
وعموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

3/1 نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:[2]

قام ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو، الذي ساهم في الإجابة عن التساؤلات السابقة، إذ ألف كتابه" مبادئ الاقتصاد السياسي" في سنة 1848، فاهتم بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى. فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمي ة طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي[3] فبالنسبة لهذه النظرية، الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي؛ و طبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح.

كما دعت هذه النظرية إلى محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي؛ ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر عليه ، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبيرة.

لكن وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية أيضا للنقد ، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير

---

[1] وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار البتول اللبناني، 2001،ص: 25

[2] يعتبر الفيلسوف جون ستيوارت ميل (1873- 1806) من أوائل من نادوا بحرية التعبير عن أي رأي مهما كان هذا الرأي غير أخلاقيا في نظر البعض حيث قال "إذا كان كل البشر يمتلكون رأيا واحدا وكان هناك شخص واحد فقط يملك رأيا مخالفا فان إسكات هذا الشخص الوحيد - يختلف عن قيام هذا الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشر إذا توفرت له القوة ".
2

[3] سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2001، ص 70.

متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تملي شروطها.

كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية، فما الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد فقط؟ فالسؤال الذي طرحه التقليديون حول أساس التجارة الدولية يجد إجابة في نظرية النفقات النسبية، أما السؤال الثاني المتعلق بنفع التجارة الدولية فتقدم الإجابة عنه نظرية الطلب المتبادل. مع ذلك فإن التفرقة بين العوامل التي تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية، من جانب العرض والعوامل التي تحدد أثمانها من جانب الطلب تفرقة غير صحيحة، فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كل من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة، والصحيح هو أن هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها.

4/1 نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم:[1]

يرى دافيد هيوم في نظريته للتوازن التلقائي أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا بين الدول دون الحاجة إلى وضع سياسة هادفة أو أي تدخل من جانب الدولة. فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى، مما يؤدي إلى نقص صادراتها وزيادة وارداتها، وبالتالي ينتهي إلى العجز في الميزان التجاري، ومن تسرب الذهب من الدولة إلى العالم الخارجي بينما يحدث العكس في حالة نقص ما لديها من معدن نفيس.

هكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي، أن يبين عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس.

كتقييم للنظرية الكلاسيكية يمكن أن نقول عنها أنه لتحديد قيمة السلع اعتمد التحليل الكلاسيكي لقوانين النفقات المطلقة والنسبية على نظرية العمل في القيمة أساسا، وردت بالتالي اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا إلى اختلاف كمية العمل المستخدمة في إنتاجها، حيث كانت نظرية العمل في القيمة تفترض وجود عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل، وألغت دور عناصر الإنتاج الأخرى(مثل الأرض، رأس المال، التكنولوجية) في تحديد نفقة الإنتاج، لذلك كانت النتيجة الطبيعية استبعاد نظرية ريكاردو في النفقات النسبية لكثير من العناصر الواقعية في التحليل الاقتصادي، أي عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية.

[1] فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ الاسكتلندي ولد في 1711 توفي ،1779 تأثر في أفكاره بآدم سميث.

كما يفترض التحليل الكلاسيكي في التجارة الخارجية أن ظروفه لقانون الغلة الثابتة ويجرف هذا الفرض النظرية إلى تيار البعدّ ظروفه لقانون الغ عد عن الواقع والتبسيط في التحليل، وبالتالي عدم المنطقية وقبول النتائج التي توصلت إليها النظرية، ذلك لأن الواقع يوضح إلى أن الإنتاج يخضع في غالب الأحيان لقانون الغ (النفقة المتزايدة) في حين يخضع إنتاج جانب كبير من المشروعات الصناعية لقانون الغلة المتزايدة(النفقة المتناقصة) وبالتالي توجه القدرات الإنتاجية لمشروعات نحو الحجم الأمثل للإنتاج.

هذه النظرية افترضت أن التجارة تقوم بين دولتين فقط وليس بين مجموعة من الدول، كما أنها افترضت أن التعامل يتم بسلعتين وليس مجموعة من السلع، كما أنها افترضت عدم وجود تكاليف لنقل السلعة من دولة إلى أخرى وعدم وجود حواجز جمركية، إضافة إلى أن عوامل الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل الدولة في حين يصعب الانتقال بالنسبة لهذه العوامل بين الدول؛ كما أضافت أن الإنتاج خاضع لقانون ثبات التكاليف، وأن أذواق المستهلكين في كلا الدولتين متجانسة. فكل هذه الافتراضات أضعفت من النظرية ولكن ما لا يمكن أن ننفيه هو أنها أساس إيضاح الكيفية التي يتم بها التبادل للسلع بين الدول ؛ فلا يمكن أن ننفي أيضا أن النظرية نجحت في شرح أثر التجارة الدولية على رفاهية الدول، فقد أوضحت كيف أن الاختلاف في تكاليف العمل النسبية تحقق فائدة عند قيام التجارة الدولية بين الدول، ولكنها لم توفق في إيضاح السبب في أن التكاليف أقل أو أن العمل أكثر إنتاجية في بلد عن آخر.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

1/1 نظرية هكشر[1]أولين[2]:

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إضافة إلى اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة إلا أنها أهملت الأسباب التي تدعوا إلى اختلاف هذه النفقات بين الدول، أي انها بهذه الصورة تحدد متى تقوم التجارة الدولية، و- تفسر لماذا تقوم ، فهي تصف حالة مشاهدة و تفسرها الشيء الذي عمد إلى توضيحه الاقتصادي السويدي أولين، ن كان قد اعتمد على أفكار وهكشر، مما أدى إلى تسمية النظرية بنظرية هكشر- أولين.

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج ج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين"إيلي و هكشر" في كتاب بعنوان" آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919 والى تلميذه برتل أولين" والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال

[1]اقتصادي ومؤرخ سويدي تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة Uppsala 1907.

[2]يعتبر مؤسس المدرسة السويدية للاقتصاد، من مؤلفاته' :أثر التجارة الخارجية على التوزيع'، عام ،1919 والذي من خلاله تطرق إلى عرض محتوى نظريته (the modern theory of the dynamics of trade)في سنة 1977 تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد 2 .،التجارية للحركية الحديثة النظرية مؤسس يعتبرBertil Gotthard Ohlin بالكامل اسمه مناصفة مع Meade James ، درس على يد إيلي هكشر بجامعة Lundبستوكهولم.شغل منصب وزير التجارة خلال الفترة 1945-1944.

كتابه ب عنوان "التجارة الإقليمية الدولية الذي أصدره سنة 1933[1]، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية.

تعتبر أهم فرضيات نظرية تناسب عوامل الإنتاج في أن:

-البلدان تنتجان سلعتين[2].

-حرية التبادل، عدم وجود رسوم جمركية.

-المنافسة الحرة.

-عدم الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج.

-الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.

-حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد.

-أذواق المستهلكون معطاة.

-التكنولوجيات المتاحة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.

على غرار التقليديين الذين يرون أن النفقة تحتسب بالنقود لهذا يجب أن تدور المنافس ة على الأسعار، ترجع نظرية هكشر- أولين إلى أن التجارة الدولية تعود إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج ، فهناك أسعار عوامل الإنتاج، والمنتجات، وأن ما يؤثر على نفقة الإنتاج -أي على سعر عناصر الإنتاج - يؤثر على سعر السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو الخارج، لذلك يتخصص البلد بحسب أسعار عوام ل الإنتاج، فالتخصص عند أولين ناتج عن الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول وليس نتيجة للتفاوت بين النفقات المقارنة.

كما أضافت أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، فقد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر، ومن هنا كان تماثل الأذواق في البلدان المختلفة شرط أساسي لهذه النظرية، لكن مما يؤخذ على هذه النظرية:

- اهتمامها بالجانب الكمي وإهمالها للجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة لعوامل الإنتاج، ونسب مزجها عند عملية الإنتاج، إضافة إلى افتراضها لتجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول وهو افتراض غير واقع.
- أهملت هذه النظرية على غرار نظرية ريكاردو انتقال عناصر الإنتاج دوليا، فمع وجود عقبات و قيود على حرية حركة عناصر الإنتاج فإنه لا يمكن تجاهل أثر حركة عنصر العمل ورأس المال بين الدول.[1]

[1]محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر،1999، ص144.
[2]عادل أحمد حشيش، ومحمود يمجد شهاب، مرجع سابق، ص116.

لكن السؤال المطروح هو ما مدى صحة هذه النظرية ؟ وما هي الاختبارات التي تعرضت لها ؟ وما الإصلاحات التي شملتها ؟

في هذا المجال يمكن القول أنه كان يعتقد أن هذه النظرية صحيحة غير أن محاولات عديدة جرت لاختبار مدى صحتها. بقي أن نشير إلى أن مساهمة هذين المفكرين ما هو إلا امتداد لنموذج دافيد ريكاردو لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي.

2/1 لغز ليونتيف فاسيلي:[2]

منذ صياغة نظرية "هكشر-أولين" ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز المحاولات تلك التي قام بها ليونتيف عام 1953 ، فقام بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من السلع، الصادرات، والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال وندرة نسبية في عامل العمل، مقارنة مع دول أخرى.

حسب "هكشر" فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصدر سلعا كثيفة رأس المال، وتستورد سلعا كثيفة العمل، ولاختبار ذلك استعمل "ليونتيف" الجدول التالي الذي يبين الاحتياجات من رأس المال العمل، لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع المنافسة للواردات وفق أسعار سنة 1947

جدول (1):الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار1947).

[1]أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر ، 2006، ص31.

[2]اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، ولد عام 1905 بميونخ بألمانيا، درس الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد عام .1924 تابع دراساته وحصل على درجة الدكتورا ، ه ثم انتقل إلى المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في نيويورك في عام 1931 ثم إلى وزارة الاقتصاد في جامعة هارفارد في عام 1932 ، أصبح أستاذا للاقتصاد في عام .1946 بعد نشره لبحثه عن بنية الاقتصاد الأمريكي في فترة (-1919 1929 ،) في عام 1941 استمر في العمل على تطوير نظرية المدخلات والمخرجات وتطبيقاتها المختلفة، ورئيساً لجمعية الاقتصاد الرياضي عام ،1954 وكان أيضا عضوا في وكان عضو ورئيس للرابطه الاقتصادية الأمريكية عام ،1970 وعضوا الجمعية الأمريكية للفلاسفة، و الاكاديميه الأمريكية للفنون والعلوم والمعهد الإحصائي الدولي والمقارن، توفى فاسيلي ليونتييف في نيويورك عام 1999.

لما قيمته 1 مليون دولار من / الاحتياجات من	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)	2550780	3091339
العمل (بالعامل في السنة)	182313	170004
رأس المال لكل عامل (لأقرب ألف دولار)	14 ألف دولار	18 ألف دولار

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 127

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج ما قيمته 01 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة،1947 يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 2,6 إلى كمية من العمل تقدر مليون دولار وبحوالي 182 ألف عامل.

أما إنتاج ما قيمته 01 مليون من السلع المنافسة للواردات، فإنه يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي3,1 إلى كمية من العمل تقدر مليون دولار و بحوالي 170 ألف عامل.من ذلك نجدان وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل بينما وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات تتطلب ما قيمته 18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل.

نستخلص من الجدول السابق أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات؛ وهذا ما يدل على أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال، من هذه الحقيقة استنتج ليونتيف، أن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في التقسيم الدولي للعمل، يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل، لا كثيفة رأس المال، وهذا عكس ما هو شائع، من أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة باقتصاديات بقية دول العالم، يتميز بوفرة نسبية في رأس المال، وندرة نسبية في عنصر العمل فإن العكس هو الصحيح.بهذا فإن ت التي تتعارض مع الافتراضات التي بينت عليها نظرية وفرة عوامل الإنتاج.

وصفوة القول أ ن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي حاولت تفسير المزايا النسبية والتجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، تميزت بالسكون والثبات مما جعلها بعيدة كل البعد عن الواقع، وعاجزة عن تفسير حقائق العالم

الاقتصادية، التي تتميز بالتغيير المستمر لذلك ظهرت بعض التوجهات الحديثة التي تعني بذلك في مجال تفسير التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: بعض التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

1/1 نظرية ليندر للتجارة الدولية 1961:

تعطي هذه النظرية هنا اعتبارا هاماً ودورا فعالاً لجانب الطلب، وتستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

يعتبر الاقتصادي السويدي " استيفان ليندر " من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية. وقد سلم ليندر في بداية تحليله بأن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيرا جيدا للتجارة في السلع الأولية، كما سلم بعدم قدرة هذه النظرية على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية، التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية.

كما يرى أنه من الخطأ أن نفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، وهو الخطأ الذي قامت عليه كل من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ،حيث أن هناك دول اقتصادها يتميز بدرجة عالية من القدرة على تخصيص الموارد وفرص التجارة، وأخرى عكس ذلك، أي دول متقدمة ونامية، وعند 1تفسيره فرق بين نوعين من السلع[1]: المنتجات الأولية والسلع الصناعية، بالنسبة للأولى يرى أن تبادلها يتم وفقا للميزة النسبية التي تحدد نسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير هكشر-أولين أي عن نسب عناصر الإنتاج تحدد بمعرفة الطلب، أما الثانية فيرى أنها أكثر تعقيدا ، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات والواردات المحتملة، ويرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحل ي إلى افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئا. كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلى-خاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة - يساعد على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات المستهلكين ن ِ وا كانت في حاجة إلى تعديل، وذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه، بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات ، ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق يتم بأسواق خارجي.

هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات والواردات الفعلية، والمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو وجود الطلب المحلي على السلع، والذي يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة، كما أن هناك عدة أسباب تدعم المبدأ الأساسي لليندر تدور كلها حول فكرة واحدة هي الدراية بظروف السوق المحلية تكون قبل الدراية بظروف السوق الخارجية، من بينها:

[1]عادل أحمد حشيش، ومحمود مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 148.

-القرار الخاص بإنتاج سلعة معينة لا بد أن يبنى على حاجات اقتصادية واضحة ومحددة.

-إذا كان الاختراع ضروري لإنتاج السلع، فإن وجود الطلب المحلي ضروري حتى يستطيع المنتج القيام بعملية الإنتاج، وحل جميع المشاكل المرتبطة بتطبيق الاختراع قبل الانطلاق إلى الأسواق الخارجية.

-تعديل أي نوع من السلع أو تطوير سلع جديدة بفعالية لا يمكن أن يتم في السوق المحلية، حيث الظروف أكثر ملائمة للتعديل و التطوير.

لكل هذه الأسباب نجد من الصعب تحقيق ميزة نسبية في إنتاج سلعة، إلا إذا أنتجت هذه السلعة لمواجهة طلب في السوق المحلية في بداية الأمر.

وقد وضع ليندر مفهوم «كثافة التجارة» لكي يقيس حجم التجارة بين الدول، إذ يرى أن تشابه هيكل الطلب في بلدين يجعل التجارة بينهما أكثر كثافة، فرغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل(المناخ، اللغة، الدين)، إلا أن عامل الدخل يمكن أن يضع عقبات أمام التجارة.

رغم ما وجه لها من انتقادات تمثلت في أن السوق الخارجية ليست امتداد للسوق الداخلية، إضافة إلى أن أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخول الفردية في البلدان المختلفة (الأذواق تكون حسب العادات والتقاليد مثلا)[1]؛ إلا أن نظريته اعتبرت تطويرا في مجال التجارة الخارجية، إذ أنها التزمت بالمنهج الديناميكي في التحليل، أي درست العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، كما قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخل الفردي بين دول العالم، كما اهتمت بجانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي؛ إضافة إلى تأكيد الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول النامية والدول المتقدمة، أي أنها تنتقل من التحليل النظري إلى الواقع الاقتصادي.

كخلاصة لهذه النظرية فإن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن، أي الدول المتقدمة، ولا تحفز ذات الهيكل الاقتصادي الجامد، أي الدول النامية، ويترتب على ذلك اتجاه الفجوة بين متوسط دخل الفرد في كل من الدول النامية والمتقدمة، فالتبادل الدولي طبقا لنظريته ليس وسيلة لتضييق الهوة في الداخل بين الدول المتقدمة والنامية، بل أنه يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بينهما . وعلى قدر المجهودات المبذولة لم يستطع ليندر تقديم تفسير متكامل لكافة قطاعات التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية. لذلك ظهر ت نظريات جديدة محاولة دمج تفسير نظرية ليندر لتطوير نظرية هكشر–أولين، وجعلها أكثر واقعية وقدرة على تفسير ظواهر الاقتصاد العالمي، وتتفق معها في تفسيرها لأسباب قيام التجارة الدولية بالاعتماد على جانب العرض، أي الدور الذي تلعبه عوامل الإنتاج من حيث وفرتها النسبية أو نذرتها في اختلاف المزايا النسبية الطبيعية .لكن أوجه الاختلاف، وهو الشيء الجديد الذي أضافته هذه النظريات، أي وجود مصادر جديدة

[1] ANDREW HARISON, et autres, op .cit. Page 284.

لاختلاف المزايا النسبية وهي في أن واحد تمنح الدولة ميزة نسبية مكتسبة ويمكن إجمالها في التطور التكنولوجي و رأس المال البشري واقتصاديات الحجم.

2/1 نموذج الفجوة التكنولوجية :

وضع بوسنر POSNER هذا النموذج في سنة 1961[1]، معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة، وهذا يعطي للمنشأة المخترعة والدولة ميزة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة؛ كما أشار" سبونر " إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا ت الحديثة هما:

1/ فترة إبطاء رد الفعل، ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطل ،ب وهى تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة ، واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون في هذه الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة، ويعترفون بحاجتهم إلى رد فعل ملائم.

2/ فترة إبطاء التقليد، وهى تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي ،) الإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

ويختلف المدى الزمني للفجوتين، فتكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية، وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية لهذه السلعة، والشكل التالي يشرح ذلك بوضوح:

[1] سامي خليل، مرجع سابق، ص 260.

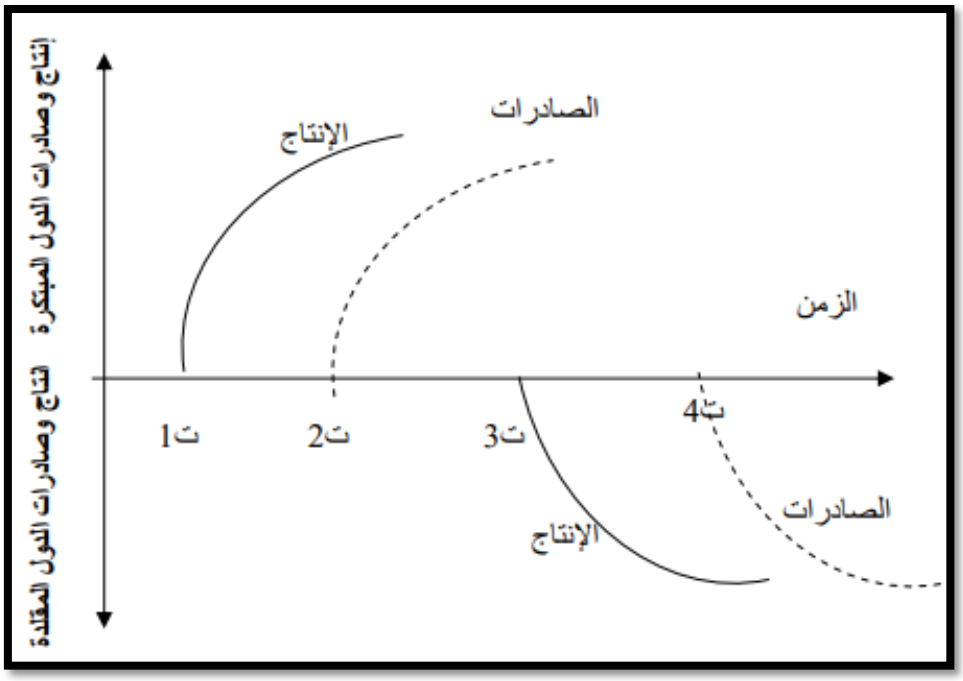

الشكل (02): الإنتاج و التصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية.

المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1991، ص 221

يتضح من الشكل السابق أن الفجوة ت1 / ت2 تعبر عن فجوة تأخر الطلب، والفجوة ت1 / ت 3 تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما وهو ت2 / ت 3 يشير إلى الفجوة التكنولوجية . بالرغم من أهميتهما الكبرى، فإن نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطع الإجابة عن سؤالين في مجال التخصص والتبادل الدوليين هما :

-لماذا يقتصر ظهور الاختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ألمانيا، دون غيرها من الدول سواء أكانت من الدول الصناعية الأقل تقدما، مثل بلجيكا، إسبانيا، هولندا أو دول العالم النامي؟

-ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها ؟

لكن هذا النموذج لم يكن قادر على الإجابة عن هذين السؤالين، الأمر الذي شكل ثغرة فيه، فكان على نموذج دورة حياة المنتوج أن يتصدى للإجابة عليهما.

3/1نموذج دورة حياة المنتوج :

يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية، وقد تم تقديمه بواسطة VERNONسنة ،1966 وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتوج في التجديد، إذ اعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، فقد وضح عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية، ثم يصبح نمطيا[1] وتعتبر هذه النظرية أول تفسير ديناميكي للعلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي.

طبقا للنظرية التكنولوجية الجديدة في التجارة الخارجية، فإن دورة حياة المنتوج، وكما يراها "فرنون " تمر بثلاث مراحل:[2] مرحلة المنتوج الجديد، مرحلة المنتوج الناضج و مرحلة المنتوج النمطي، وبمرور ه من مرحلة الاختراع إلى مرحلة التنميط، فإن معدل نمو الطلب على هذا المنتوج سوف يتفاوت صعودا أو هبوطا.

في المرحلة الأولى: نجد أن معدل الطلب هذا يتميز بالبطء، ليأخذ في الارتفاع خلال مرحلة النضج، ثم يعود مرة أخرى إلى الهبوط عندما يصبح المنتوج نمطيا، كما يصاحب هذه المراحل المختلفة لنمو الطلب تغيرات مناظرة في الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة المتمثلة في الأرض، العمل الماهر والعمل غير الماهر، رأس المال المادي والتكنولوجيات، وهي تغيرات من شأنها أن تنعكس على مستوى الإنتاج وهيكل التجارة الخارجية.

سنتناول المراحل المختلفة لدورة حياة المنتوج بالدراسة والتحليل ثم بعد ذلك نقوم بتقييم النظرية التكنولوجية في التجارة الدولية واختبار مدى قدرتها على تفسير التجارة الخارجية فيما بين الدول الصناعية المتقدمة بعضها البعض من جانب، وبينها وبين الدول الآخذة في النمو من جهة أخرى؛ أولا من خلال الشكل التوضيحي التالي، ثم التفسير الخاص به.

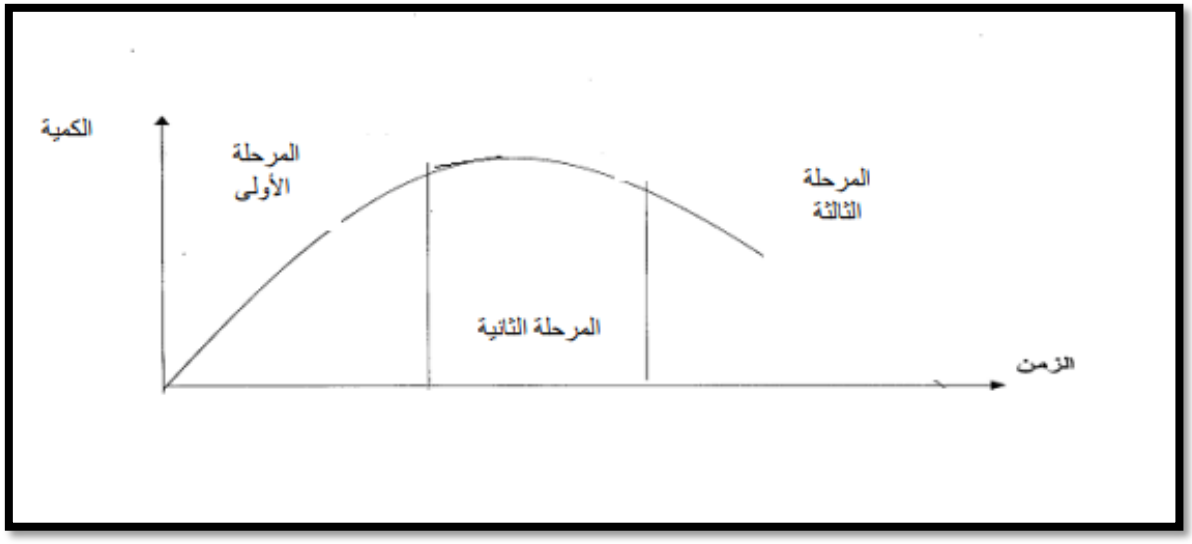

الشكل (03): المراحل المختلفة لدورة حياة المنتوج

[1]ANDREW HARISON, et autres, op.cit., page 282.
[2]سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين والتنظير التنظيم، مرجع سابق ، ص 223.

المصدر:سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص 224.

من الشكل السابق نميز ثلاثة مراحل :

ا/ مرحلة المنتوج الجديد: تتميز المرحلة الأولى من دورة حياة المنتوج، بأن نشاط البحث والتطوير يحتل مكانة بالغة الأهمية في إخراج المنتوج الجديد إلى الوجود، وعليه فإن الاستثمار في هذا النشاط يتوقف على توفر عدد من الشروط الأساسية التي تحكم قرارا ت المستثمرين الخواص في مجال البحث والتطوير، والتي يمكن إيجازها كما يلي:

-وجود سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة.

-ضرورة توفر طاقة تكنولوجية، سواء منها البشرية (علماء، خبراء، عمال متخصصين ... إلخ (أو المادية (آلات، معدات متطورة...إلخ) من شأنها أن تسمح بإنتاج منتجات جديدة، أو تحسين جودة منتجات قائمة.

-وجود قدرة تنافسية لدى المشروعات الإنتاجية صاحبة الاختراع لمواجهة المنافسين.

ب/ مرحلة المنتوج الناضج: تعرف مرحلة نضج سلع دورة المنتوج خصائص عديدة منها:

أولا: خصائص مرحلة المنتوج الناضج:

-اختفاء العديد من المنتجات عن الظهور في الأسواق سواء لعدم توافقها مع رغبات المستثمرين أو لعدم مواكبتها لأذواق المستهلكين.

-استقرار الأساليب والوسائل الفنية للإنتاج، بعدما كانت متغيرة في مرحلة المنتوج الجديد.

-رغبة المستهلكين في الوصول إلى مستويات أفضل من الجودة.

-زيادة درجة نمطية الإنتاج تؤدي إلى انخفاض المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق من الاستخدام المكثف لعناصر الإنتاج ذات تكنولوجيا ت عالية إلى استخدام عناصر إنتاج ذات تكنولوجيا ت نمطية

-سيادة المرونة السعرية للطلب، نظرا لوجود منتجات شبيهة منافسة، في حالة ارتفاع سعر المنتوج الناضج

-سيادة ظاهرة الإنتاج الكبير، التي تنشأ عنه مزايا اقتصاديات الحجم التي تلعب دورا هاما في تخفيض نفقات الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات الناضجة.

ثانيا: المظاهر الاقتصادية لمرحلة المنتوج الناضج

إلى جانب الخصائص السابقة التي تتميز بها مرحلة المنتوج الناضج، هناك عدة ظواهر اقتصادية تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة وهي:

-زيادة الاستثمارات الأجنبية و حركات رؤوس الأموال الأجنبية.

-زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا، فمع نهاية المرحلة الثانية تبدأ الشركات الأم في الدول الصناعية المتقدمة، في إنشاء فروع لها في الدول المستوردة سواء أكانت صناعية متقدمة في أوروبا الغربية، أو دولا آخذة في النمو وذلك نتيجة للعوامل الآتية:

1/ إشباع الطلب الناشئ والمتزايد في دول الاستيراد.

2/ الاستفادة من نفقات الإنتاج المنخفضة الناتجة عن وفرة المواد الأولية، أو وفرة عنصر العمل الرخيص لإعادة استيراد هذه المنتجات مرة أخرى من جانب الدولة الأم أو زيادة المركز التنافسي لها في الأسواق الخارجية.

ثالثا: الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات خلال مرحلة المنتوج الناضج

تفسر النظرية التكنولوجية في التجارة ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات حيث، أنه بعد ظهور المنتوج الجديد بفترة قصيرة في الدولة الأم صاحبة الاختراع وفقا لنموذج دورة المنتوج، فإن قدرا من الطلب يبدأ في الظهور بصورة متزايدة في دول أوروبا الغربية المتطورة، وعندما تبلغ مرونة الطلب الداخلي ة مستوى أعلى، فإن نمو الطلب سيكون سريعا، الأمر الذي يشجع الشركات الأم على إنشاء وحدات إنتاجية في هذه الدول، قصد إشباع الطلب المتزايد من سلعة دورة المنتوج، على أن يكون الشرط الأساسي لوجود استثمارات أجنبية في هذه المرحلة هو التالي: (النفقة الحدية للإنتاج+ نفقات النقل من بلد التصدير إلى بلد الاستيراد) أكبر من النفقة المتوسطة المتوقعة في بلدان الاستيراد.

ج/ مرحلة المنتوج النمطي:

يرى أصحاب المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية، أن المرحلة الثالثة لدورة المنتوج، تتميز بتطورات هامة تؤدي في نهاية الأمر إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتوج في مرحلتها النمطية، مع خصائص سلعة هكشر -أولين، بالأساس في النواحي التالية:[1]

-تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة وفي ظل هذه الظروف تصبح التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج شائعة، ويمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية

-اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم، وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة، والغلة المتناقصة

-سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع، وخدمات عناصر الإنتاج ويصبح فيها السعر أداة تنافسية أساسية

[1]سامي عفيفي، التجار ة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 232

-تشابه الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائي في جميع الدول.

-ينتج عن نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة

إن المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية تعطي أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه عامل الاعتماد على البحث والتطوير، باعتباره محددا لنمط التجارة الخارجية بين الدول في سلع دورة المنتج، إضافة إلى اقتصاديات الحجم ورأس المال البشري، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية، مع مراعاة الفروق القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الأقل تقدما، فهذه النظريات أقرب إلى واقع الاقتصاد العالمي من النظريات الكلاسيكية.

ذلك فقد قدمت هذه المناهج تفسيرا لكثير من ظواهر الاقتصاد العالمي، وعالجت النقص الذي ظهر في النظرية الكلاسيكية و المتمثل في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها. باختصار فإن المناهج التكنولوجية تتفوق على النظرية الكلاسيكية السابقة من حيث كونها أكثر النظريات اقترابا من واقع الاقتصاد العالمي بالرغم من أنها بدأت كمحاولة لتطعيم نموذج هكشر-أولين في نسب عناصر الإنتاج بحقائق الاقتصاد الدولي وجعل فروضها أكثر واقعية، إلا أنها تفوقت عليه لكونها تتضمن الكثير من العناصر الديناميكية الهامة مثل اقتصاديات الحجم، العمل الماهر، دور البحوث والتطوير، الاستثمارات الأجنبية، الشركات متعددة الجنسيات.

4/1 نظرية رأس المال البشري (فيندلي ، كيرزكوفسكي) :

وتمثل هذه النظرية إحدى المحاولات لتفسير مالا حظ ه ليونتياف من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، ورأس المال البشري إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل.[1]

وحسب التحليل الأولي، يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لائتلاف عاملين أساسيين:هما العمل ورأس المال؛ والنشاط التربوي الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالا ماهرين، يعتمد على عامل يسمى رأس المال التربوي الذي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة. وعليه فالبلد الذي يوجد فيه رأس المال وافر نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، في حين أن البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

5/1 وفورات الحجم:

تستند هذه النظرية على ظاهرة تتمثل في أنه كلما زاد حجم الإنتاج بالنسبة لبعض السلع، كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها، و تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة

[1] جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2000، ص

الخارجية تطويرا لنموذج هكشر - أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة.

تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات). كما ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى ، وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير ، مثل الولايات المتحدة ،ألمانيا الموحدة، فرنسا ، إنجلترا و ايطاليا في إنتاج ا السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغير ة مثل بلجيكا ،هولندا، لكسمبورج اليونان و الدول الإسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسطية.

6/1 نظرية التبادل اللامتكافيء " اريغي ايمانويل- سمير أمين":[1]

ظهرت هذه النظرية في الخمسينات ولكنها لم تتطور إلا في السبعينات على يد ايمانويل، وقد اعتمد النظرية على مجموعة من الفروض ، منها أنه إذا كان عنصر العمل غير قادر على الانتقال بين البلدان، فإن عنصر المال قادر على ذلك، الشيء الذي يخلف معدل واحد للربح في مختلف البلاد إضافة إلى أن رأس المال ليس عنصرا أوليا للإنتاج، ولكنه من إنتاج العمل، أما الأجر فيتحدد بالعوامل التاريخية والإنسانية. وقد أوضح ايمانويل طبيعة علاقة التبادل بين الدول المتقدمة والنامية، وأضاف أن التبادل اللامتكافيء ما هو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول المتقدمة، وقد ميز بين صورتين للتبادل الدولي :

-عندما يكون رأس المال مختلف -في الدولتين، ولكن الأجور ومعدلات فائض القيمة متساوية، بحيث يكون إجمالي الساعات للدول المتقدمة تحصل على الكثير من المنتجات إذا ما قورنت بإجمالي ساعات العمل للدول النامية.

-عندما يكون رأس المال مماثل في الدولتين ولكن الأجور مختلفة، فإن ما تحصل عليه الدول النامية عن طريق التبادل الدولي أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، ومعنى ذلك أن التبادل يؤدي إلى تحويل فائض القيمة إلى الدول المتقدمة عن طريق معدلات التبادل من الدول النامية وهذا ما يطلق عليه ايمانويل التبادل اللامتكافيء.

[1] سمير أمين، مفكر واقتصادي مصري من أهم أعلام مدرسة التبعية ومن أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية ، درس في باريس من 1947 إلى ، 1957حيث حصل في عام 1952 على دبلوم في العلوم السياسية قبل أن يأخذ شهادة التخرج في الإحصاء 1956 والاقتصاد 1957 ويعود إلى مصر حاملا شهادة الدكتورة في الاقتصاد من السوربون .خلال العام.

إضافة إلى هذا كله فقد أوضح سمير-أمين أن الاختلاف في الأجور راجع للظروف التاريخية الممثلة في الفرق بين التكوين الاجتماعي للفرد في كل من البلد المتقدم والنامي، كما أنه أضاف أن التبادل نما ينتج أيضا عن اللامتكافيء لا ينتج فقط عن الاختلاف في الأجور بين البلاد المتقدمة وتلك النامية، و سيادة الاحتكار في العلاقات بين البلدين، الشيء الذي أهمله الفكر التقليدي في هذا المجال.

7/1 نظرية مهارة العمالة و التخصص (كيسينج):

يرى "كيسينج" أن العمالة ليست عاملا وحيدا ومتجانسا من بين عوامل الإنتاج، إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات، فهو يميز بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط :

- العلماء
- المهندسون
- التقنيون والمصممون الصناعيون
- الإطارات الأخرى، القيادات.
- عاملو ا الآلات والكهرباء.
- البقية من العمال اليدويين ذوي المهارات
- الموظفون بالمكاتب
- العمال الغير ماهرين أو شبه الماهرين.

وتشير الأعمال التي أجراها «كيسينج» إلى أن نموذج «هكشير- أولين» قادر عل ى التنبؤ بطبيعة المبادلات بالاستناد إلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عاملية، شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.

8/1 نظرية تشجيع الصادرات:

تتطلب هذه النظرية من الدول النامية الدخول في التقسيم الدولي للعمل الذي يتأسس على تبادل منتجات استهلاكية ذات السعر الضعيف (من المحيط) مقابل منتجات المركز المتقدم، لأن الأجور في الدول النامية ضعيفة، تفضل الشركات المتعددة الجنسيات أن تستثمر في هذه البلدان من أجل ارتفاع و معدل الربح، وتسمى هذه العملية بتدويل الإنتاج، و تنفذ عن طريق تنقل الوحدات الإنتاجية و إعادة انتشار فروع صناعية، و المبرر لهذه العملية هو أ ن الفرق في معدل الأجور بين المركز والمحيط يفوق الفرق في معدل الإنتاجية، وهذا يحافظ على المعدلات القطاعية للربح.

يواجه نمط تشجيع الصادرات لسياسة إحلال الواردات في الدول النامية مشكلة ضيق السوق ضروري لاستيراد التكنولوجيات الجديدة وتلبية النمطّ السوق، ويبقى اللجوء إلى

السوق الخ الاستهلاكي المستورد من الدول المتقدمة، ولهذا يحتاج الخلل في ميزان المدفوعات إلى الدخل الذي يأتي من تصدير منتجات الدول النامية.

9/1 نظرية إحلال الواردات:

يعني إحلال الواردات أن ننتج محليا ما نحتاج من سلع كانت ت ستورد من قبل عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات؛ ثم خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة، بمنع استيراد السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك إما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى (مثلا الحصص م). ن خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي، يصبح المنتج المحلي في مكانة أفضل من المنتج الأجنبي من حيث الأسعار، خاصة بعد إضافة التعريفة إلى سعر السلعة المستوردة بحيث تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية، فينشأ محليا فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها وبالتالي ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة المستوردة من قبل.

تمر سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل متعددة، أما المرحلة الأولى فيتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وبالتالي تتميز المرحلة الأولى بإحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية. أما المراحل التي تلي ذلك فيمكن أن يتخذ التصنيع طريقين، أما الطريق الأول فيتخذ نمط إحلال الواردات للصناعات الوسيطة (التي تنتج مستلزمات الإنتاج ،) ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج، أما في الطريق الثاني تتحول الصناعات الاستهلاكية إلى مجال الصادرات ويترتب من سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات ، تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فيما يخص موارد النقد إدارة، ويترتب كذلك على هذه السياسة الأجنبية انخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية، فتؤدي سياسة إحلال الوردات إلى توفير موارد النقد الأجنبي التي كانت تستخدم في استيراد تلك السلع من قبل ، ومن ثم يمكن استخدام هذه الموارد في أغراض الاستثمار.

10/1 معدل التبادل الدولي:

في هذا المعدل بأنه عبارة عن مقدار طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، وعلى مرونة هذا الطلب، وهذا ما سم "جون ستوارت ميل" بالطل ب التبادلي[1] وبطريقة أخري يمكن القول أن الوحدات المستوردة التي يحصل عليها البلد مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، وبطريقة أخرى هو المقارنة بين ثمن صادرات البلد وثمن وارداته، ونميز في معدل التبادل ما يلي:

أ/ معدل التبادل الصافي:

[1]سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 89.

وهو عبارة عن النسبة بين أسعار الصادرات والواردات، ويعتبر أكثر المعدلات استعمالا في التجارة الخارجية، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:[1]

$N= PX/PM$

PX أسعار الوارداتأسعار الصادرات.

PM أسعار الواردات.

إذا كان:

$1>N$: المعدل في صالح الدولة .

$1<N$: المعدل في غير صالح الدولة .

$N=1$: لا يوجد تغيير نسبي في أسعار الصادرات و الواردات .

ب/ معدل التبادل الإجمالي :

وهو النسبة بين الرقم القياسي لكمية الصادرات والرقم القياسي لكمية الواردات، ويعطى بالصيغة التالية، ويحسب بالعلاقة التالية :

$G = QM / QX$

QM : الرقم القياسي للصادرات.

QX : الرقم القياسي للواردات.

G : كبير كلما كان في صالح الدولة.

ج/ معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط:

يشير إلى معدل التبادل الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كل من الصادرات والواردات، حسب العلاقة التالية:

$S=N \times ZX$

N : معدل التبادل الدولي الصافي.

ZX : الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات.

S : معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط.

د/ معدل التبادل الحقيقي المزدوج: و يشير إلى معدل التبادل الدولي الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كلا من الصادرات والواردات ويعبر عنها كالآتي:

[1] نرمين السعدني –سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة سياسات دولية، العدد 144، مصر، افريل 2001، ص:56

$S=N \times (ZX/ZM)$

N : معدل التبادل الدولي الصافي.

ZX : الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات.

ZM : الرقم القياسي للواردات.

إن أكثر التعريفات استخداما في التجارة الخارجية هو معدل التبادل الصافي، الذي يمثل العلاقة بين ثمن الوحدة من الصادرات وثمن الوحدة من الواردات، أما فيما يخص بالعوامل التي تحدد معدل التبادل الدولي هي الكمية المطلوبة والمعروضة ومرونة العرض والطلب.

11/1 نظرية أسعار الصرف:

سعر الصرف هو الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية. أما سوق النقد الأجنبي فهو عبارة عن إطار مؤسسي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات ببيع وشراء مختلف العملات، وتتمثل الوظيفة الأساسية لسوق النقد الأجنبي في ضمان نقل أموال (أو قدرة شرائية) من دولة)ما أو عملة ما) إلى دولة أخرى، كما يترتب الطلب على العملات -أساسا - على واردات السلع والخدمات وعمليات الاستثمار والاقتراض، في حين أن عرض العملات ناتج عن عمليات التصدير للسلع والخدمات وعن الاستثمار والقرض، وتتمثل نظريات تحديد أسعار الصرف فيما يلي:

ا/ نظرية الكمية:

تتخلص هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى التغيير في معامل التبادل الدولي ، إذن نقص في الصادرات مما ينتج ميزان حسابي غير متوازن.[1]

ب/ نظرية الأرصدة :

القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير ، وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها .

إذا كان الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ، أما في حالة العكس، فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية.

ج/ نظرية سعر الخصم :

[1] نرمين السعدني ، نفس المرجع، ص:88

إن رفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد، وذلك لأن ه يؤدي إلى الزيادة في سعر الفائدة، فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبذلك يزداد طلب الأجانب على عملة ذلك البلد مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر صرفها، وعلى العكس فإن انخفاض سعر الخصم يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية والمقومة بعملة الدولة إلى المناطق ذات سعر الفائدة المرتفع، فيؤدي ذلك إلى زيادة في عرض العملة، ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات فتنخفض القيمة الخارجية للعملة.

د/ نظرية تعادل القوى الشرائية:

إن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية، بالنسب ة لمقدرتها في الأسواق الخارجية، أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائـدة في الدول الأخرى.

ه/ نظرية الإنتاجية :

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجي لعملة الدولة تتحد د على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي.

خلاصة القول أن النظريات السابقة ساهمت بشكل كبير في تفسير نمط التجارة الدواية بالاعتماد على متغيرات معينة، وما يعيبها أن كل نظرية اعتمدت في تحليلها للميزة النسبية على عنصر دون غيره ما جعل نتائجها وهي منفردة غير متكاملة لعدم وجود نظرية واحدة تضم وتشمل هذه النتائج.

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية

المطلب الأول: النظام التجاري الدولي الجديد

لقد ظهرت مجموعة من المتغيرات في مرحلة الثمانينات والتي انعكست بشكل حاد على التجارة الدولية لكل من البلدان المتقدمة والنامية، كما تشير هذه المرحلة أيضا إلى الدور المتزايد للتجارة الدولية في الاقتصاد العالمي، حيث أن الإنتاج العالمي تضاعف بـ 1.6% كما تضاعفت التجارة العالمية بـ3.3%[1] وذلك بين 1980 و 2000، وتزايدت وثيرة احتكار وتدويل الإنتاج وتركيز رأس المال والتجارة، بواسطة السيطرة الشاملة للشركات المتعددة الجنسيات التي صارت تتحكم في ثلثي (3/2) هذه التجارة في أواخر الثمانينات.

إن الطبيعة المتناقضة للتجارة الدولية في عقد الثمانينات طرحت من خطر التناقض الحاد بين النمو السريع في صادرات المواد المصنعة والنمو البطيء في صادرات المواد الأولية، ورغم التأثير العميق لاقتصاديات الدول النامية بما فيها البلدان النفطية ، إلا انه لا يبدو في ظل هذه التناقضات أن هناك بوادر تحسن التبادل التجاري

[1]MICHEL RAINELLI, « le commerce international », 8ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 23.

بعوامل مختلفة مثل زيادة تدهور البيئة الاقتصادية الدولية والإجراءات الحمائية للدول المتقدمة التي تعيق بدون شك دور التجارة الدولية لحل مشكلة صلاح الديون الخارجية، و أوجه الاختلال التجاري في البلدان النامية

كما أن الصعوبات المزمنة التي أصبحت تلاحق بصفة خاصة التجارة الخارجية للبلاد النامية فتضعها إما موضع التنمية الجديدة، أو تؤكد تعميق تبعيتها وإلى تحدي التكنولوجيات والغذاء الذي يواجه هذه البلدان، ي الحمائية الجديدة والمتزايدة من البلدان الصناعية في وجه الصادرات يضاف تحد الصناعية والزراعية وصادرات الخامات للبلدان النامية. فقد تحولت التجارة الدولية بسبب هذه الحمائية إلى عائق بدل أن تحرك النمو في البلدان النامية، فقد أصبحت تعني مزيدا من انخفاض في مستويات التجارة الخارجية، وتراجع في النمو الاقتصادي إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ثم شهد الاقتصاد العالمي ومنذ بداية التسعينات اتجاها نحو تكوين الكتل الاقتصادية و إنشاء مناطق للتجارة الحرة و الاتحادات الجمركية؛ وتسارع هذا الاتجاه في أعقاب الثمانينات مع إعلان برنامج إنشاء السوق الأوربية المشتركة الموحدة سنة 1992 ، و إنشاء سوق حرة للتجارة بأمريكا الشمالية سنة 1989، ضمت الولايات المتحدة و كندا والمكسيك أخيرا، و بذلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتقلد دور المحرك لتنمية التجارة الدولية.[1]

لقد رافقت ظاهرة التكتلات ، تزايد وتيرة التقدم التقني وتنظيم الاقتصاد الدولي، اللذين ساعدا على إمكانية التخصص الجزئي في الفرع الواحد، فأصبحت أجزاء منفردة من فروع الإنتاج هدفا للتخصص بدل هذه الفروع بالكامل، كما أتاحت تحقيق هذه الإمكانية إلى حد كبير بفضل عامل التنظيم الدولي للاقتصاد الذي عرف قفزة نوعية في تطور التعاون الإنتاجي الدولي، وتطورت بشكل لم يسبق لها مثيل الأشكال الجديدة للتبادل الدولي، فأصبحت الدول المتطورة تعتمد أكثر فأكثر على بعضها البعض وعلى بعض الدول النامية ،لأن الاتجاهات المعاصرة في التخصص أدت إلى إدماج وثيق للاقتصاديات الوطنية بصورة مباشرة في عملية الإنتاج و بالتالي فقدت استقلاليتها.

كما أصبح التبادل بين الدول المتقدمة يمثل 3/2 تجارة السلع الصناعية، أما صادراتها من هذه السلع للدول النامية بلغ 4/1 من إجمالي التبادل الدولي، مما نتج عنه استيلاء الدول الرأسمالية واحتكاراتها على أهم ميادين التجارة الدولية، عن طريق سيطرتها على ميادين الإنتاج التي أصبحت تخلق مزايا نسبية جديدة بفضل زيادة وثيرة التقدم

[1] حيث تبين الإحصائيات أن حصة التجارة الخارجية لأهم التجمعات التجارية الإقليمية في قيمة التجارة العالمية لعام 1989 بلغت96%.

التكنولوجي، بينما لم يبق أمام البلدان النامية إلا أن ترضى بإمكانيات مشكوك فيها للتنمية من خلال النمو الكمي في صادرات المواد الخام، وهو المجال الذي لم يمسه التقدم العلمي التكنولوجي إلا قليلا ، باستثناء مجموعة صغيرة فقط من الدول النامية[1] التي استطاعت أن تحتل مكانا في هذا التدويل للإنتاج، وحققت نموا في تجارة السلع الصناعية بشكل جزئي، و بالموازاة ركزت الدول المتقدمة جهودها في الصناعات الأكثر استعمالا لرأس المال التكنولوجي أين تكون المكاسب عالية، و تخلت عن فروع الصناعات ذات المكاسب الضعيفة بتلوث البيئة. ومن خلال ما سبق يتضح أن الاقتصاد الدولي أصبح يخضع إلى اتجاهين أساسيين ومتناقضين:

1/ الشمولية globalisation التي هي من اختصاص الشركات المتعددة الجنسيات التي تريد العمل على المستوى الدولي.

2/ الإقليمية régionalisation التي تتكفل بها الدول الوطنية وهي نتيجة الجاذبية الجغرافية والتاريخية.

هكذا تظهر معالم جديدة لتقسيم العمل بين الشمال والجنوب، مبني على المزايا النسبية للصناعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة الرخيصة الموجودة بالدول النامية والصناعات ذات التكنولوجيات العالية والاستعمال المكثف لرؤوس الأموال الموجودة بالدول المتقدمة .

كما نجد أن التجارة الدولية تشكل الهدف والوسيلة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولا شك أن الدور الذي تلعبه في التنمية يجعلها تحتل المكانة الأولى في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

المطلب الثاني: النظام التجاري في الدول النامية

يرى صندوق النقد الدولي بأن المنظمة العالمية للتجارة سوف تقوي النمو في البلدان النامية خاصة تلك التي تنتهج سياسات تجارية متفتحة ، لأن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي وفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحسين البيئة الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجه تلك الدول، ومن تم تحسن أدائها الاقتصادي ورفع معدلات نموها، ثم إن تفهم أهمية النظام التجاري الجديد واستقصاء آثاره بالنسبة لها لا يتعلق فقط بتحسين أوضاع تجارتها ونموها الاقتصادي بل إنه يتعلق بمستقبلها في ظل هذا النظام الذي تشوبه عيوب جوهرية تمس مصالح هذه الدول بصورة أساسية، وتلحق الضرر المستمر باقتصادها.

[1] هذه الدول مثل: كوريا الجنوبية، هونكونغ، سنغافورة، البرازيل، المكسيك، الأرجنتين وماليزيا.

بالنظر إلى أهمية التجارة الدولية بوجه عام ولتلك الدول بوجه خاص، فإن مجموعة الدول النامية تعاني من مشكلة التبادل غير المتكافئ القائم بينها وبين الدول المتقدمة، إذ يسود الفرق بين أسعار صادرات الدول النامية إلى دول الشمال المتقدم، وأسعار الصادرات الصناعية المتجهة من هذه الأخيرة من حيث تغير حركة أسعار كل من الصادرات والواردات بفعل الاحتكار والتفاوت في مرونة العرض واضحاً في موازين مدفوعات و الطلب في غير مصلحة صادرات الدول النامية، ويلحق هذا التغير قصورا الدول النامية ، وينعكس ذلك سلباً على السياسات التنموية فيها، كما أن بنية هذا النظام قد تبلورت على أساس تقسيم عمل دولي، تقوم فيه قدرة الشمال المتقدم العلمية والتقنية بدور حاسم، وتسوقه إلى اختصاص دول الشمال المتقدم بصادرات كثيفة البحث العلمي، والتقنية (الصناعات الكيماوية والأدوية والإلكترونية المتقدمة، والهندسية، والطيران ومنتجات الهندسة الوراثية ووسائل الإنتاج وغيرها ، (واختصاص دول الجنوب بإنتاج وتصدير السلع الزراعية، و الاستخراجية : الطاقة، والمواد نصف المصنعة والسلع الصناعية النمطية شائعة الاستخدام وذات المعارف التقنية المصممة وغيرها.

فكل التغيرات الاقتصادية العالمية التي تبلورت في هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد أثرت على الدول النامية، بما فيها إنشاء منظمة التجارة العالمية لاستكمال الثالوث[1] لاقتصادي العالمي، وما طرحته من قضايا جديدة في كافة المجالات، يملي على هذه الدول ضرورة التكيف مع ما أفرزه هذا النظام الجديد من تغيرات لأنها ستواجه تحديات كبيرة - إذ تم التغلب عليها - قد تؤدي إلى مكاسب وقد تؤدي إلى خسائر في حالة العكس.

لكن مواقف الدول النامية من المنظمة العالمية للتجارة بقيت تتأرجح بين التأييد ، التحفظ ، والتردد نظرا لأهمية هذه المنظمة بسبب ما هو متوقع لها من سيطرتها في قضايا الاقتصاد العالمي عامة و التجارة الدولية خاصة ؛ فإن جميع هذه الدول ستتأثر بها على درجات متفاوتة وبأشكال مختلفة وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن تقلص حدود استخدام سلاح الحماية ، أي تخفيض مستوى الحماية بشكل ملحوظ بالنسبة لقطاع الزراعة – الذي هو من القطاعات الأساسية في اقتصاديات غالبية الدول النامية - على مدى السنوات القادمة؛ و إلغاء الحماية نهائيا على مدى السنوات العشر القادمة بالنسبة لقطاع المنسوجات إلغاء الحماية نهائيا بالنسبة لـ 40% والملابس - وهو أيضا من القطاعات الهامة لمعظم الدول النامية - ؛ و من السلع المصنعة، مع تخفيضها بنسبة 30% فيما يتعلق بالقسم الآخر أي الـ 60% و الذي يهدف في الأخير إلى الوصول إلى عالم غير محدود من الناحية التجارية، سوف يضعف من قدرة الدول النامية على رسم سياستها التنموية وتطوير اقتصادياتها، و هي مجردة من سلاح الحماية أو بمستوى متدني منها خاصة فيما يتعلق بالإنتاج الوطني ودون أن نهمل قطاع الخدمات الذي سوف تشت التحرير التدريجي، ونظرا لضعف وهشاشة هذا القطاع في الدول النامية - خاصة الخدمات المالية - فإنه سوف يتأثر سلبا نتيجة هذا التحرير،

[1] اضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إضافة إلى أن إلغاء أو تخفيض الدعم بالنسبة لبعض المنتوجات سيضعف القدرة التنافسية لهذه الدول في الأسواق العالمية.

أمام محدودية القدرات الاقتصادية للدول النامية في وضعها الراهن، والمستوى المتدني لصناع القرار فيها من أجل تطوير مستوى التعاون و التنسيق فيما بينها، نجد أنها تقف في مفترق الطرق فيما يتعلق اتخاذ القرار إما بالرفض، و بالتالي الانعزال عن الجزء المنتج للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي، أو القبول و بالتالي الانضمام إلى المنظمة، و التكيف مع نظام اقتصادي دولي غير متكافئ و غير عادل فالخيارات محدودة، ولكل خيار كلف ة ينبغي تحملها، لأنها وعلى الرغم من أن عدد سكانها على 80% من سكان العالم إلا أنها لا تساهم في الدخل العالمي بأكثر من حوالي ،20% بنصيب يقدر بـ 24.4 % من سوق الصادرات العالمية ، ويعيش فيها أكثر من مليار نسمة تحت خط الفقر ، كما أن نصيبها في صنع التطور العلمي والتقدم التكنولوجي يكاد يكون منعدم، ولعل خيار التكيف هو الأقل تكلفة، على أن تتعامل هذه الدول مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة بصورة أكثر عقلانية وأكثر انفتاحا، وأن تعمل على تطوير آليات عملها الاقتصادي بما يساهم في استغلال أفضل لطاقاتها المتاحة ومواردها الممكنة.

ما يمكن استخلاصه من خلال ما تقدم أنه ليس مطلوبا من الدول النامية سوى أن تلتحق بقطار العولمة، وتندمج في الاقتصاد العالمي وتنتهج سياسة حرية الأسواق، وحرية التجارة بأي شرط وتحت أي وصفة يقدمها صندوق النقد الدولي أو تمليها سياسات البنك الدولي، أو تطرحها مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، والتي لا تعبر سوى عما تمارسه وتمليه الدول الصناعية الكبرى لتحقيق أهدافها إيجاد الأسواق التي تقتني منها المواد الأولية بأرخص الأثمان وتبيع منتجاتها بأغلى الأثمان انطلاقا من نفس المواد الأولية.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (1990-2021)

تمهـــــــــيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى المرور على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومحاولة معرفة العالقة بينهما.إن الهدف من هذا الفصل هو إعطاء صيغة رياضية للعالقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية بإتباع أسلوب الاقتصاد القياسي.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للبيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي (الدراسة)

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة وكذا فترة الدراسة والنموذج المستخدم في التقدير بالإضافة إلى عرض البيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي

المطلب الأول: تقديم منهج الدراسة

1/ مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة+ الفترة

تم أخذ بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة 1990-2021، لكل من سعر الصرف، الميزان التجاري، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، التضخم، أسعار البترول

المتغير	المصدر	طبيعة المؤشر
سعر الصرف tch	البنك الدولي	الدينار الجزائري/الدولار
الميزان التجاري bc	البنك الدولي	مليون دج
التضخم inf	مؤشرات التنمية العالمية	النسبة المئوية
أسعار البترول pp	منظمة الدول المصدرة للنفط	الدولار/ برميل
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي gdpp	مؤشرات التمنية العالمية	النسبة المئوية

الجدول (02): مصادر متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبين

2/ الطريقة والنموذج المستخدم في التقدير

- الطريقة: طريقة المربعات الصغرى العادية

هي عبارة عن تحديد رياضي للانحدار الخطي والتي تعطي الخط الذي يعطي أحسن تمثيل للانحدار، والقاعدة الأساسية لهذه الطريقة هي تدنيه الأخطاء حول هذا الخط إلى أدنى حد ممكن، عن طريق تدنيه مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن طريق القيم المشاهدة

- النموذج: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

الأسلوب المعتمد في هذه الدراسة هو الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة ودراسة العالقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي ايفيوز 12.

المطلب الثاني: عرض البيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي

لقد تم تقسيم المتغيرات المكونة للنموذج إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة

المتغير التابع:

الميزان التجاري bc: يعرف على أنه الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة معينة خلال فترة معينة وعادة ما يتم التعبير عن الميزان التجاري بوحدة عملة الدولة أو الاتحاد الذي تتبع لهالمتغيرات المستقلة.

سعر البترول p p: هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا.

سعر الصرفtch: يتم استخدام سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لقياس أثره على الميزان التجاري حيث يعرف انه سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية

التضخمin: والذي يقاس بواسطة معدل تغير أسعار الاستهلاك حيث تم التعبير عنه بالنسب المئوية ونرمز له بالرمز inf ويبلغ عدد المشاهدات 30 وذلك خلال الفترة 20211990-، وقد تم الحصول على قاعدة بيانات هذا المتغير من موقع مؤشرات التنمية العالمية

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحليgd: مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

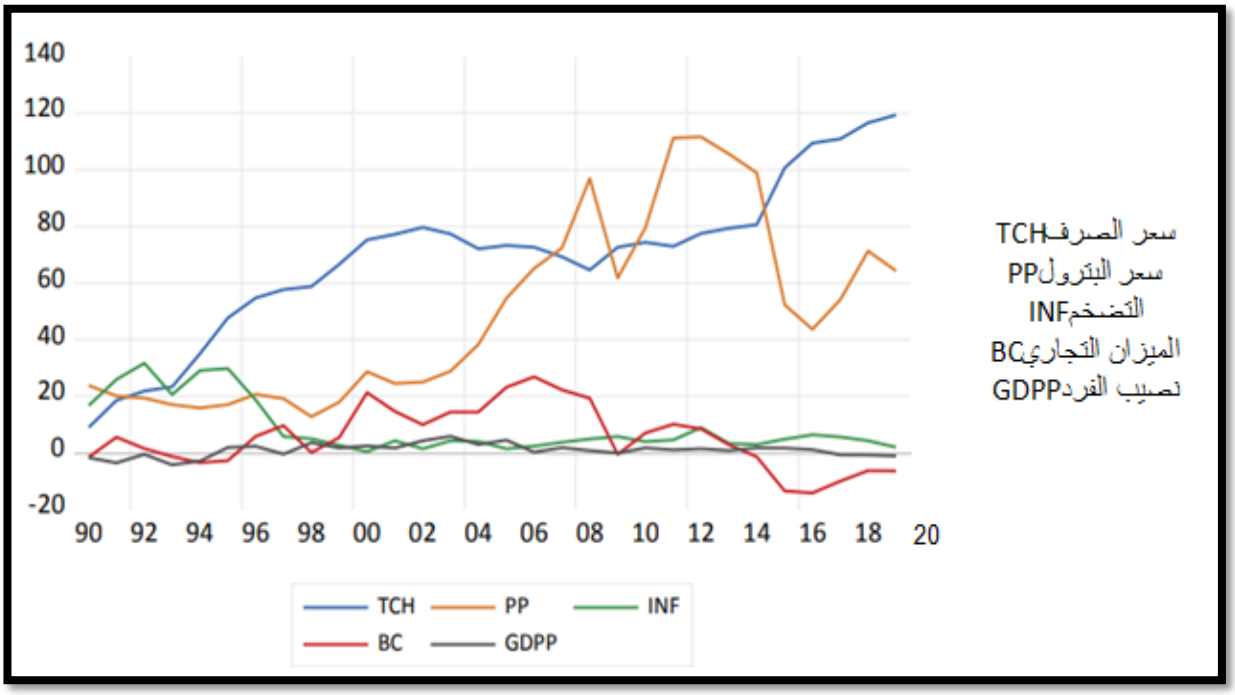

الشكل(04): تطور المتغيرات من 1990 إلى 2021

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمي.

المبحث الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج

في هذا المبحث سنتطرق إلى تقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج بالإضافة إلى معالجة النتائج.

المطلب الأول: تقدير معلمات النموذج

لتقدير النموذج القياسي استخدمنا طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لأنها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة، كما تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية.

من بين الخصائص والفرضيات لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد ما يلي:

H_1: E (εi) =0 $\forall i$

H_2: var(εi)= E(ε i^2) =σ_u^2

H_3: cov($\varepsilon i \varepsilon j$) = E $(\varepsilon i \varepsilon j)$ = 0

H_4: cov($\varepsilon i Xi$) = E($\varepsilon i Xi$) = 0 , $\forall i \neq j$

$_5$: εi →N((0, σ^2)H

وبعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، وجمع البيانات الخاصة بكل متغير تم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويكون شكل الدالة كما يلي:

Bc: f (pp, tch, inf, gdp)

حيث تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة، وتم كتابة صيغته على الشكل التالي

bcT=$\boldsymbol{\beta}$ 0 + $\boldsymbol{\beta}$1 tch1 t+ $\boldsymbol{\beta}$2 pp2t+ $\boldsymbol{\beta}$3 inf3t + $\boldsymbol{\beta}$ 4 gdp4t+$\boldsymbol{\varepsilon}$ t

t : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنةt

$\beta 1$ $\beta 2$ $\beta 3$ $\beta 4$ معلمات تمثل النموذج

$\boldsymbol{\varepsilon}$ t يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ

بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة في البرنامج الإحصائي Eviews 12 تحصلنا على تقدير النموذج الخطي المتعدد في الجدول التالي :

Dependent Variable: BC
Method: Least Squares
Date: 09/05/2023 Time: 20:58
Sample: 1990/2021
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP	1.685943	0.804170	2.096501	0.0463
INF	-0.760509	0.268940	-2.827797	0.0091
PP	0.060439	0.056277	1.073959	0.2931
TCH	-0.334322	0.081665	-4.093822	0.0004
C	30.64613	7.903008	3.877780	0.0007

R-squared	0.506331	Mean dependent var	5.348633
Adjusted R-squared	0.427344	S.D. dependent var	10.91227
S.E. of regression	8.257753	Akaike info criterion	7.211194
Sum squared resid	1704.762	Schwarz criterion	7.444727
Log likelihood	-103.1679	Hannan-Quinn criter.	7.285903
F-statistic	6.410308	Durbin-Watson stat	1.032362
Prob(F-statistic)	0.001079		

الجدول (04):نتائج تقدير النموذج

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات البرنامج

نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد: من الجدول أعاله نجد معادلة النموذج كما يلي:

$$BC= 30.65+ 1.68\ GDP-0.76\ INF+ 0.06\ PP - 0.33\ TCH$$

من الجدول أعاله نسجل ما يلي:

- معامل التحديد: $R^2= 0.506331$
- معامل التحديد المصحح: $R^2= 0.427344$.
- عدد المشاهدات: n=30.
- إحصائية داربن واتسون: DW= 1.032362.
- إحصائية فيشر: F= 6.410308.
- احتمال الخطأ: prob= 0.001079

-تحليل النتائج اقتصاديا و إحصائيا :

سوف نشرع في تحليل النتائج المتوصل إليها بعد تقدير النموذج بواسطة البرنامج الإحصائي من الناحية الاقتصادية ثم من الناحية الإحصائية وذلك لاستنتاج العالقات الموجودة بين المتغير التابع(الميزان التجاري) والمتغيرات المفسرة.

1/ التحليل الاقتصادي للنموذج:

من خلال النتائج المتوصل إليها سابقا لاحظنا مايلي:

- إشارة الحد الثابت $\beta 0$المحصل عليها من خلال النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية
- بالنسبة لمعامل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إشارته موجبة تعني عالقة طر دية، إذ تؤدي زيادة هذا المعامل بوحدة واحدة إلى زيادة الميزان التجاري بـ 68.1 وحدة وهذا يوافق النظرية الاقتصادية.
- إشارة معامل سعر الصرف تشير إلى عالقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري إذ تؤدي زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة إلى عجز في الميزان التجاري بـ 0.33وحدة وهذا يوافق النظرية الاقتصادية.
- إشارة معامل سعر البترول تشير إلى عالقة طردية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث يؤدي الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول إلى أزمات حادة تصيب الهيكل الاقتصادية الجزائري.
- إشارة معامل التضخم تشير إلى عالقة عكسية بين الميزان التجاري والتضخم وهذا يوافق النظرية الاقتصادية.

2/ التحليل الإحصائي للنموذج : عند مستوى معنوية 5%

اختبار معنوية المعالم: من خلال نتائج تقدير النموذج نلاحظ أن:

- Prob $\beta 1 = 0.04$
- Prob $\beta 2 = 0.009$
- Prob $\beta 4 = 0.0004$

وهي أقل من 0.05 مستوى المعنوية المفترض ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0 وهذا يدل على أن معلمات النموذج معنوية وذات دلالة إحصائية.

- prob 3 $\beta = 0.29$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي عدم معنوية سعر البترول.
- معامل التحديد R^2 =0.05

النموذج المقدر يفسر أكثر من 50 %التغيرات الاحتمالية للمتغير التابع أما النسبة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى.

-معنوية النموذج: قراءة قيمة احتمالية اختبار فيشر للنموذج نلاحظ أنه يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مستوى المعنوية المفترض، فإننا نرفض الفرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية.

تقدير النموذج الثاني: بحذف المتغير المستقل سعر البترول

BC: f (tch, inf, gdp)

تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة، و تم كتابة صيغته على الشكل التالي:

Dependent Variable: BC
Method: Least Squares
Date 15/06/2023 Time: 10:44
Sample: 1990/2021
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP	1.494760	0.786529	1.900452	0.0685
INF	-0.841896	0.258803	-3.253043	0.0032
TCH	-0.316162	0.080130	-3.945587	0.0005
C	33.24595	7.545279	4.406192	0.0002

R-squared	0.483555	Mean dependent var	5.348633
Adjusted R-squared	0.423966	S.D. dependent var	10.91227
S.E. of regression	8.282075	Akaike info criterion	7.189630
Sum squared resid	1783.412	Schwarz criterion	7.376456
Log likelihood	-103.8444	Hannan-Quinn criter.	7.249397
F-statistic	8.114742	Durbin-Watson stat	1.060266
Prob(F-statistic)	0.000561		

الجدول (05):نتائج تقدير النموذج الثاني

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews12

نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد: من الجدول أعاله نجد معادلة النموذج كما يلي:

BC= 33.24+ 1.49 GDP-0.84 INF – 0.32 TCH

من الجدول أعلاه نسجل ما يلي:

- معامل التحديد: R^2= 0.483555
- معامل التحديد المصحح: R^2= 0.423966.
- عدد المشاهدات: n=30.
- إحصائية داربن واتسون: DW= 1.060266.
- إحصائية فيشر: F= 8.114742.
- احتمال الخطأ: prob

ـدراسة صلاحية النموذج:

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، البد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية ويتم بعد ذلك اختباره من الناحية القياسية.

ـالتحليل الاقتصادي للنموذج:

- $\beta 1$ = 1.49 تشير المعلمة إلى عالقة طردية بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والميزان التجاري، إذ تؤدي زيادة نصيب الفرد بوحدة واحدة إلى زيادة فائض الميزان التجاري ب 49.1 وحدة، وهذا يوافق النظرية الاقتصادية.
- 2 = -0.84 تشير المعلمة إلى عالقة عكسية بين الميزان التجاري والتضخم، إذ تؤدي زيادة التضخم بوحدة واحدة إلى عجز في الميزان التجاري 84.0 وحدة وهذا يوافق النظرية الاقتصادية.
- $\beta 3$ = -0.31 تشير المعلمة إلى وجود عالقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري، إذ تؤدي زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة إلى عجز في الميزان التجاري ب 31.0وحدة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية

ـالتحليل الإحصائي للنموذج: عند مستوى معنوية 5%.

اختبار معنوية المعالم :من خلال نتائج تقدير النموذج نلاحظ أن:

- Prob $\beta 2$ = 0.003
- Prob $\beta 2$ = 0.0005

وهي أقل من 0.05 مستوى المعنوية المفترض ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0 وهذا يدل على أن معلمات النموذج معنوية وذات دلالة إحصائية.

- Prob 2 β= 0.06 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي عدم معنوية نصيب الفرد من إجمالي الناتج وبالتالي يؤثر على الميزان التجاري.
- معامل التحديد R^2= 0.48

النموذج المقدر يفسر أكثر من 48 %التغيرات الاحتمالية للمتغير التابع أما النسبة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى.

-معنوية النموذج:

قراءة قيمة احتمالية اختبار فيشر للنموذج نلاحظ أنه يساوي 0.000561وهي أقل من 0.05 مستوى المعنوية المفترض، فإننا نرفض الفرض العدم H0ونقبل الفرض البديل H1 الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية.

المطلب الثاني: عرض ومعالجة مشاكل النموذج الثاني

بعد تقدير النموذج من خلال طريقة الانحدار الخطي المتعدد، قد نواجه بعض المشاكل والتي تنتج عنها نتائج غير صحيحة وهذا ما يتطلب الكشف عنها ومعالجتها ومن بين هذه المشاكل نجد التعدد الخطي، الارتباط الذاتي بين الأخطاء، عدم تجانس التباين.

1/ مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يمكن الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي من خلال الاختبارات التالية:

-اختبار داربن واتسون:

يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى ويستخدم هذا النوع من الاختبارات لسهولته نسبيا و لإمكانية استخدامه عندما يكون عدد المشاهدات صغيرا، شريطة ألا يقل عن 15 مشاهدة.

$$V_T \rightarrow N(0 ; \sigma_V^2)$$

حيث: $\varepsilon T = \varepsilon\rho\ T-1 + VT$

يمثلρمعامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، يهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

H0: 0 = ρ : فرضية العدم (انعدام الارتباط بين البواقي)

H1 0 ≠ρ : الفرضية البديلة (هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء)

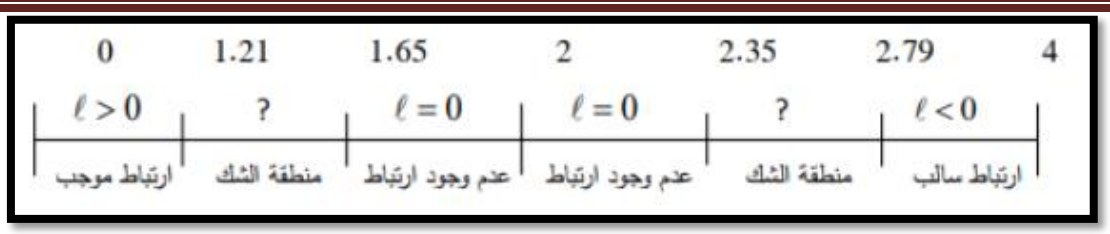

الشكل (05):منطق القبول والرفض لاختبارDW

للتحقق من وجود الارتباط الذاتي من عدمه يتم تحديد قيمة داربن واتسون والتي تأخذ قيمة من 0 إلى 4.

لدينا من الملحق (02)03.1 DW= و هي محصورة بين 0 و d1 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي توحي إلى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء موجب.

–**اختبار** Breusch- Godfrey Serial LM test

من بين أهم المعايير التي تستخدم في الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من رتبة أعلى من الرتبة 01.

في حالة اختبار Breusch- Godfrey نجد أن:

et= p1 et-1+p2 et-2+……pm et-m+ εt

و يمكن دائما استخدام تقنية الفرضيات حيث:

H0: 0= P1 : (فرضية العدم غياب الارتباط بين الأخطاء)

H1 P ≠ 0 (الفرض البديل وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء)

لدينا من الملحق (03) prob 0.0002 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي وجود مشكلة ارتباط بين الأخطاء تستلزم المعالجة.

-معالجة مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

من بين بعض الطرق التي تعالج هذه المشكلة نجد طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLM)،وطريقة داربن واتسون ذات المرحلتين.

أولا: المعالجة باستخدام المربعات الصغرى المعممة (GLM):

يعد العالم Aitkan مؤسس هذه الطريقة إذ أعطاها الشمولية في عملية تقدير النموذج من خلال التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ، وذلك عن طريق إضافة معكوس المصفوفة (ω) إلى المعادلة :

$$_{ols}\hat{\boldsymbol{\beta}} = (x'x)^{-1}x'y$$

لتصبح على الشكل التالي:

$$_{Gls}\hat{\boldsymbol{\beta}} = (X'\ \omega^{-1})^{-1}\ X'\ \omega^{-1}Y$$

حيثωمصفوفة مربعة مماثلة ذات بعد n*n وتأخذ الشكل التالي:

$$\omega = \begin{pmatrix} 1 & \rho & \rho^2 & \cdots & \rho^{n-1} \\ & 1 & \rho & \cdots & \rho^{n-2} \\ & & & & \rho^{n-3} \\ & & 1 & \cdots & \vdots \\ & & & & 1 \end{pmatrix}$$

تمثل قيمة معامل الارتباط الذاتي.

Dependent Variable: BC
Method: Generalized Linear Model (Newton-Raphson / Marquardt steps)
Date: 21/06/2023 Time: 16:50
Sample: 1990/2021
Included observations: 30
Family: Normal
Link: Identity
Dispersion computed using Pearson Chi-Square
Convergence achieved after 0 iterations
Coefficient covariance computed using observed Hessian

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
GDPP	1.494760	0.786529	1.900452	0.0574
INF	-0.841896	0.258803	-3.253043	0.0011
TCH	-0.316162	0.080130	-3.945587	0.0001
C	33.24595	7.545279	4.406192	0.0000

Mean dependent var	5.348633	S.D. dependent var	10.91227
Sum squared resid	1783.412	Root MSE	7.710192
Log likelihood	-103.9910	Akaike info criterion	7.199397
Schwarz criterion	7.386224	Hannan-Quinn criter.	7.259165
Deviance	1783.412	Deviance statistic	68.59277
Restr. deviance	3453.250	LR statistic	24.34423
Prob(LR statistic)	0.000021	Pearson SSR	1783.412
Pearson statistic	68.59277	Dispersion	68.59277

الجدول (06): تقدير النموذج حسب طريقة المربعات الصغرى المعممة

المصدر: من إعداد الطالبين مخرجات Eview12

ثانيا: المعالجة حسب طريقة داربن واتسون ذات المرحلتين

1/ اقتراح دارين:

يقترح داربن القيام بتقدير ρ من معادلة التصحيح نفسها، وذلك بإعادة كتابتها على النحو التالي : الاحتفاظ فقط ytكمتغير تابع ونقل القيمة المتباطئة 1- Yt إلى اليمين و فك القوس للحصول على مقدرة ρ ونجري انحدار المعادلة وهو انحدار متعدد تكون فيه المتغير

التابع Xt .... و Xt 1-، Yt-1 والعشوائي Ut ومقدرات النموذجβ،α ، ρ، حيث ρ مقدرة من معامل 1- Y ثم نجري عملية التصحيح.

بالحصول على النموذج المصحح نستطيع تقدير معالم النموذج بتطبيق المربعات الصغرى العادية التي تم تطبيقها على النموذج الأصلي و ليس المصحح.

من الملحق رقم 09 قيمة DW 1.47 =محصورة بين du وdu-4بالتالي نقبل H0 أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، و منه بهذه الطرق نكون قد تخلصنا من المشكلة.

2/ مشكل عدم تجانس التباين:

ويعبر عنه أيضا بعدم ثبات التباين ويتم الكشف عنه من خلال عدة اختبارات نختار منها:

white←اختبار

يعد من الاختبارات المهمة للكشف عن وجود مشكلة عدم تجانس التباين من عدمها . من الملحق 05 نلاحظ أن قيمة وايت (white) الإحصائية بلغت 0.3505 prob =وهي أكبر من مستوى معنوية 05.0 و بالتالي تشير إلى أن النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

Breusch-Pagan-Godfrey←اختبار

يعد هذا الاختبار أيضا من الاختبارات المهمة المستعملة للكشف عن و جود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ في النموذج الخطي المتعدد .من الملحق 06 لاحظ أن قيمة 0.1825 prob =وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي النموذج يعاني من مشكلة عم ثبات التباين.

3/ مشكلة التعدد الخطي:

تعتبر هذه المشكلة أحد المشاكل التي تظهر بسبب خلل في إحدى فرضيات نموذج الانحدار المتعدد والتي تؤثر في مقدرات طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ols هي وجود عالقة خطية بين متغيرين مستقلين أو مستقلين أو مجموعة متغيرات مستقلة أخرى، يؤدي هذا إلى ظهور هذه المشكلة مما يسبب عدد من المشكلات عند استخدام تحليل الانحدار.

ولمعرفة ما إذا كان النموذج يعاني من هذه المشكلة نستخدم اختبار معامل تضخم التباين VIF.

Variance Inflation Factors
Date: 09/05/2023 Time: 21:59
Sample: 1990/2021
Included observations: 30

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
GDPP	0.618627	1.589238	1.377110
INF	0.066979	4.783198	2.510192
TCH	0.006421	15.45834	2.100800
C	56.93124	24.89967	NA

الشكل (06):نتائج اختبارVIF

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتEviews12

لدينا قيم معامل تضخم التباين لكل معلمة على التوالي 1.37، 2.51، 2.01، أقل من عشرة وبهذا نتأكد من خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي.

4/ اختبار التوزيع الطبيعي:

يمكن أن نختبر ما إذا كانت البيانات التوزيع الطبيعي بتوقع معدوم وتباين ثابت من خلال عدة مقاييس نختار منها اختبار bera-jarque() .

بقراءة احتمالية bera-jarque و التي تساوي 0.94 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 مستوى المعنوية المفترض فإننا نقبل الفرض العدم الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي.

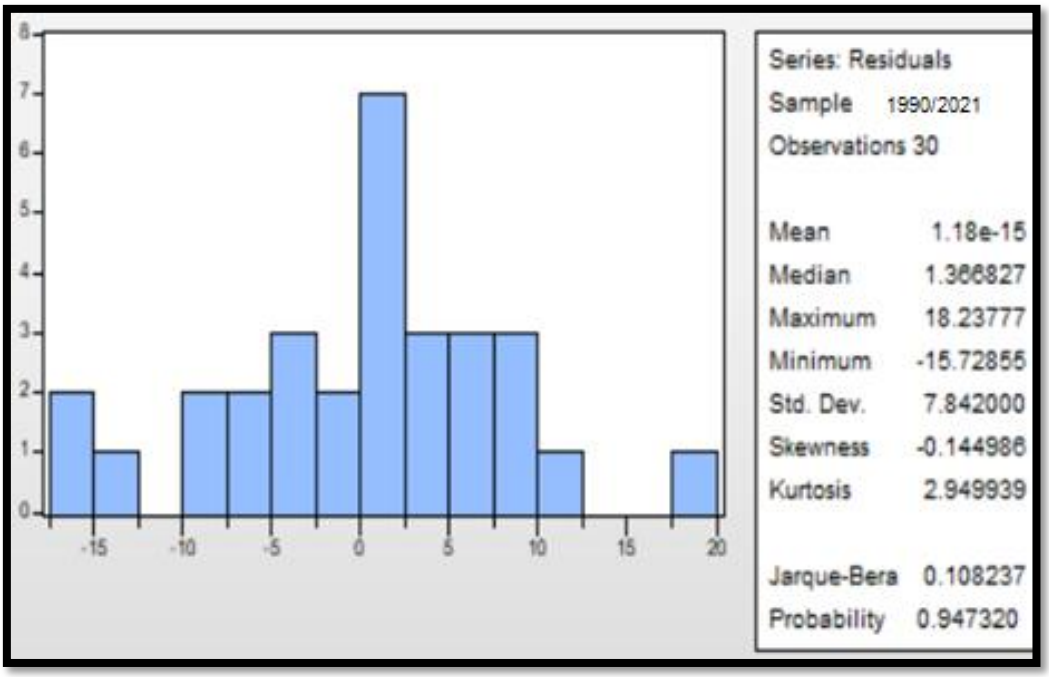

الشكل (07): المدرج التكراري 01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12 .

5 / اختبار: Chow

بلغت قيمة فيشر 39.5 وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض 0.05 وهو ما يعني أن التغيرات الهيكلية التي أجريت عام 2008 لم يكن لها أثر على المتغير التابع محل الدراسة.

Chow Breakpoint Test: 2008
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1990/2021

F-statistic	5.388737	Prob. F(4,22)	0.0035
Log likelihood ratio	20.48943	Prob. Chi-Square(4)	0.0004
Wald Statistic	21.55495	Prob. Chi-Square(4)	0.0002

خالصة الفصل الثالث:

تناولنا في هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية من خلال بناء نموذج خطي متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وبالاعتماد على. Eviews 12برنامج توصلنا من خلال دراستنا إلى وجود عالقة عكسية بين كل من سعر الصرف و التضخم مع رصيد الميزان التجاري بالإضافة إلى أثر غير معنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حيث أن انخفاض العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات و منه زيادة رصيد الميزان.

خاتمـــــــــة

خاتمـــــة:

ولقد أولى الباحثون وعلماء الاقتصاد أهمية عظمى لمفهوم الصرف لما له من أهمية في الاقتصاد العالمي، فكل بلد يصدر عملته الخاصة داخل حدوده الوطنية، وتبعا لذلك يتعين على المنتجين الذين يبيعون سلعهم في الخارج بأن يحولوا العملات الأجنبية إلى عملات محلية ويتعين على المستثمرين الذين يحوزون على عملة محلية الحصول على عملة أجنبية عن طريق وسيط لشراء وبيع العملات المختلفة في سوق الصرف الأجنبي لتسهيل التبادل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية وفق لسعر الصرف الذي يعبر عن ثمن وحدة واحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من العملة الأجنبية .إن سعر الصرف يلعب دورا هاما في ربط الاقتصاد العالمي، فهو بمثابة أداة ربط بين قيمة السلع والخدمات والأصول والأسعار في السوق المحلية، نظريتها في السوق الأجنبية، لذا فان سعر الصرف المنخفض للعملة الأجنبية يجعل سعر السلع الأجنبية الأكثر تنافسية بالنسبة للعملة الوطنية منخفضا، بالتالي يزيد من الطلب عليها من جهة، ويقلل من قدرة السلع المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية من جهة أخرى، والعكس صحيح، هذا ويهدف تخفيض قيمة العملة إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تحسين القدرة التنافسية للسلع المحلية وإعادة تكوين الاحتياطات من الصرف الأجنبي .وتعتبر التجارة الخارجية صورة من صور العلاقات الاقتصادية مع الخارج وتعتبر دافعا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية، إنها الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات. فهي تشكل مقدمة، وفي الوقت نفسه نتيجة للتقسيم الدولي للعمل، حولها تتمحور جميع أشكال التقسيم الدولي للعمل، وهي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، وتشهد العقود الأخيرة تعزز وتائر نموها، وتحولات جذرية في دينامكيتها وبنيتها، وفي طبيعة واتجاهات التبادل التجاري الدولي . يرتكز تحليل التجارة كنشاط اقتصادي على ما تراكم من أفكار ونظريات علمية وطروحات وتجارب سابقة مفسرة لنشاط التجارة الخارجية وهي تمر بالعديد من المراحل، من أهم هذا التراكم المعرفي والعلمي أفكار وطروحات التجاريين، الطبيعيين، ونظريات وقوانين الكتاب الكلاسيكيين ثم نظريات ونماذج الاقتصاديين 210المحدثين وصولا إلى المرحلة الجديدة التي يمر بها النظام الاقتصادي العالمي من تطورات وتغيرات جذرية مست العديد من الجوانب، ودفعت الكثير من الدول إلى بحث سبل التعامل والتكيف والاندماج في الاقتصاد العالمي بما يخدم مصالحها ويضمن بقائها .يخضع نشاط التجارة الخارجية في جميع البلدان سواء المتقدمة أو المتخلفة، إلى أحكام تشريعية وتنظيمية تضعها الأجهزة المختصة بغرض فرض رقابة على قطاع التصدير والاستيراد واحتكاره أو بغرض تحرير المبادلات التجارية التي لها علاقة مع العالم الخارجي وإزالة القيود التي تعيق تطورها ونموها .وبالتالي تلعب التجارة الخارجية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاد الدول، وتعتبر أهم مورد لتكوين الدخل الوطني، وفي جانبه تكوين العملة الصعبة لأنها تعتبر الطريق الأساسي لتصريف فائض الإنتاج الوطني وكذلك لتموين القطاع الإنتاجي بالمواد الأولية والمنتجات الصناعية والاستهلاكية والآلات والأجهزة.

اختبار الفرضيات:

- إثبات صحة **الفرضية الأولى:**لأن النموج المتعدد أثبت معنوية إحصائية خاصة معامل الارتباطR^2 بين المتغير التابع (التجارة الخارجية) وبقية المتغيرات الكلية المستقلة، وعليه أن للتجارة الخارجية مكانة مهمة في دائرة النشاطالاقتصادي، وتعتبر إحدى أعمدة الاقتصاد الوطني، لما لها من علاقة وطيدة مع جميع المتغيرات الكلية (سعر الصرف، التضخم، الناتج الوطني الخام،...)، ويرجع ذلك إلى الأسباب التي تدعو إلى قيام التجارة الخارجية المتمثلة في:

- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.
- اختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى
- التخصص الدولي: حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مما يزيد من إنتاجها ووجود فائض لديها من هذه السلع، وبالتالي عليها استبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع تلك الدول بدورها بميزة في إنتاجها.

- أما فيما يتعلق **بالفرضية الثانية:**فهي صحيحة، لأن تغيرات سعر الصرف تعتبر عاملا هاما في إحداثاختلالات في ميزان المدفوعات عامة والميزان التجاري خاصة بالنسبة للدول المختلفة، من خلال معاملات النموذج المتعدد المقترح، إضافة إلى اختبارت الاستقرارية وجذور الوحدة واختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء و...، مع التفرقة بين تغيرات أسعار الصرف المرنة أو الحرة من ناحية، والتغيرات الناشئة عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها، أو تقويم العملة بأقل من قيمتها من ناحية أخرى.

نتائج الدراسة

وبعد الدراسة التي قمنا بها خرجنا بهده النتائج والمتمثلة في:

- يعتبر سعر الصرف أداة الربط بين مختلف الاقتصادات
- يتم تحديد سعر الصرف وفق ثلاث محددات والتي تتمثل في قيمة العملة المحلية، العرض والطلب، النظام النقد العالمي
- تتم مختلف عمليات الصرف داخل سوق الصرف
- يتحل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية
- تعتبر التجارة الخارجية المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية و التنافسية للدول

- تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات و الحد من الواردات و العكس في حالة الرفع حيث يؤدي إلى انخفاض الصادرات و زيادة الواردات
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بمتغيرات الأورو و الدولار فالتعامل مع الصادرات يكون بالدولار وهي الوحدة المتعددة في التعامل أما الواردات باالأورو.
- اعتماد القطاع الجزائري على قطاع المحروقات بشكل كبير وهذا نسبة 98%

التوصيات والمقترحات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن أن نقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات والتي يمكن أن تساهم في إثراء موضوع الدراسة والمتمثل في أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية، وذلكحسب الآتي:

1/ العمل على تهيئة الاقتصاد من أجل الدخول في الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته.

2/ العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بإعداد شبكة معلومات شاملة لأهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات.

3/ العمل على تنمية إنتاج السلع التي يمكن للجزائر التخصص فيها، خاصة التي تحتاج إلى مواد أولية

لتي تتوفر عليها الجزائر.

4/ العمل على تأهيل وتدعيم القطاع الخاص الذي يعد أساس المبادرة من أجل رفع مساهمته في جهود

التنمية وترقية التجارة الخارجية.

5/ العمل على تشجيع الاستثمارات والشراكة الإنتاجية في مجال التجارة الخارجية.

6/ تفعيل التدفقات المالية بسبب الارتفاع في أسعار النفط في السوق العالمية وهذا من أجل تحقيق التنمية

الاقتصادية.

7/ ارتباط أفاق العوائد النفطية في الجزائر بسياسات الدول الكبرى.

أفاق الدراسة:

رغم الصعوبات التي واجهت البحث إلا أنه لم يتناول كل الجوانب فهذا البحث لا يخلو منالنقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

- أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية.

- أثر سعر الصرف الحقيقي على كل من الصادرات والواردات وكذا ميزان المدفوعات.
- أثر سعر الصرف في السوق السوداء على المعاملات التجارية وعلى أسعار المنتجات المستوردة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمةالمصادروالمراجع باللغة العربية:

1. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر، 2006.
2. أمين صيد، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه.
3. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2000.
4. جون هرسون – مارك جونار – طه عبد الله منصور محمد عبد الصبور – محمد علي – العلاقات الاقتصادية الدولية – دار المريخ تنشر –السعودية-1987.
5. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر ، 1996.
6. د/ سامي عفيف حاتم – دراسات في الاقتصاد العالمي-الدار المصرية اللبنانية.
7. د/ مدحت صادق – النقود الدولية وعملية الصرف الاجنبي – دار عريب للطباعة والنشر.
8. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
9. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2001.
10. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية ، 2005.
11. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2002.
12. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات سعر الصرف: وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعبة، 2016.
13. عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، التبادل التجاري، الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2004.
14. عرفات تقي الحسني، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه.
15. على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
16. علي بن قدور –دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر – اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير جامعة تلمسان 2013/2012. (غير منشورة).

17. عوض فاضل اسماعيل –تقويم سياسة رفع قيمة الدينار للدولار الامريكي – المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – العراق-2012.
18. غازي عبد الرزاق النقاش – التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية – دار وائل للنشر بالأردن 2001.
19. كمال الحمزاوي سوق الصرف الاجنبي –منشاة المعارف الاسكندرية-مصر، 2004.
20. ماجد عبد اللطيف الخشائي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه.
21. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر، 1999.
22. نرمين السعدني –سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة سياسات دولية، العدد 144، مصر، افريل 2001.
23. نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول، (بدون دار النشر وبلد النشر)، أكتوبر، 1999.
24. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار البتول اللبناني، 2001.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. ANDREW HARISON et autres, «Business international et mondialisation» traduit par SIMEON FONGANE, 1 ère édition, édition de boeck, paris, France, 2004.
2. PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1ère édition, THEMIS Economie, 1998.
3. MICHEL RAINELLI, « le commerce international », 8ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002.
4. LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.

قـائـمـة الـمـلاحق

الملحق رقم (01): تطور المتغيرات من 1990 إلى 2021

السنة	الميزان التجاري	سعر الصرف	أسعار البترول	التضخم	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
1990	-1.493	8.958	23.76	16.653	-1.754072876
1991	5.518	18.473	20.04	25.886	-3.601133824
19921993	1.45	21.836	19.32	31.67	-0.564732607
1994	-1.355	23.345	17.01	20.54	-4.250993878
1995	-3.523	35.059	15.86	29.048	-2.9311133
1996	-2.801	47.663	17.02	29.78	1.836410356
1997	5.816	54.749	20.64	18.679	2.290847629
1998	9.569000000000002	57.707	19.11	5.734	-0.519932999
1999	0.062	58.739	12.76	4.95	3.53435133
2000	5.371000000000001	66.574	17.9	2.646	1.74871664
2001	21.281	75.26	28.66	0.339	2.39950644
2002	14.672	77.215	24.46	4.226	1.659659532
2003	9.875	79.682	24.99	1.418	4.262078601
2004	14.373	77.395	28.85	4.269	5.840908374
2005	14.405	72.061000000000001	38.26	3.962	2.934503756
2006	26.891	73.276	54.57	1.382	4.438277124
2007	22.198	69.292	72.44	3.679	1.808249405
2008	19.262	64.583	96.94	4.859	0.738171149
2009	-0.581	72.647	61.74	5.737	-0.13466755
2010	7.022	74.386	79.61	3.911	1.746776463
2011	10.102	72.938	111.26	4.524	0.980204694
2012	8.376	77.536	111.63	8.891	1.401796705
2013	2.809	79.368	105.56	3.254	0.761674962
2014	-1.439	80.578999999999999	98.97	2.917	1.710449516
2015	-13.532	100.691	52.32	4.784	1.6004783
2016	-14.181	109.443	43.64	6.398	1.104567921
2017	-10.057	110.973	54.13	5.591	-0.750499558
2018	-6.325	116.594	71.34	4.27	-0.811208544
2019	-6.438	119.354	64.3	1.952	-1.130692304
2020	-6.128	129.2	42.12	2.4	3.31825610
2021	-6.312	132.13	70.89	3.9	3.69075486

الملحق رقم (02): نتائج تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: BC
Method: Least Squares
Date 09/05/2023 Time: 20:58
Sample: 1990/2021
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP	1.685943	0.804170	2.096501	0.0463
INF	-0.760509	0.268940	-2.827797	0.0091
PP	0.060439	0.056277	1.073959	0.2931
TCH	-0.334322	0.081665	-4.093822	0.0004
C	30.64613	7.903008	3.877780	0.0007

R-squared	0.506331	Mean dependent var	5.348633
Adjusted R-squared	0.427344	S.D. dependent var	10.91227
S.E. of regression	8.257753	Akaike info criterion	7.211194
Sum squared resid	1704.762	Schwarz criterion	7.444727
Log likelihood	-103.1679	Hannan-Quinn criter.	7.285903
F-statistic	6.410308	Durbin-Watson stat	1.032362
Prob(F-statistic)	0.001079		

الملحق رقم (03): نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: BC
Method: Least Squares
Date 15/06/2023 Time: 10:44
Sample: 1990/2021
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPP	1.494760	0.786529	1.900452	0.0685
INF	-0.841896	0.258803	-3.253043	0.0032
TCH	-0.316162	0.080130	-3.945587	0.0005
C	33.24595	7.545279	4.406192	0.0002

R-squared	0.483555	Mean dependent var	5.348633
Adjusted R-squared	0.423966	S.D. dependent var	10.91227
S.E. of regression	8.282075	Akaike info criterion	7.189630
Sum squared resid	1783.412	Schwarz criterion	7.376456
Log likelihood	-103.8444	Hannan-Quinn criter.	7.249397
F-statistic	8.114742	Durbin-Watson stat	1.060266
Prob(F-statistic)	0.000561		

الجدول (03):تطور المتغيرات من 1990 إلى 2021

السنة	الميزان التجاري	سعر الصرف	أسعار البترول	التضخم	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
1990	-1.493	8.958	23.76	16.653	-1.754072876
1991	5.518	18.473	20.04	25.886	-3.601133824
19921993	1.45	21.836	19.32	31.67	-0.564732607
1994	-1.355	23.345	17.01	20.54	-4.250993878
1995	-3.523	35.059	15.86	29.048	-2.9311133
1996	-2.801	47.663	17.02	29.78	1.836410356
1997	5.816	54.749	20.64	18.679	2.290847629
1998	9.569000000000002	57.707	19.11	5.734	-0.519932999
1999	0.062	58.739	12.76	4.95	3.53435133
2000	5.371000000000001	66.574	17.9	2.646	1.74871664
2001	21.281	75.26	28.66	0.339	2.39950644
2002	14.672	77.215	24.46	4.226	1.659659532
2003	9.875	79.682	24.99	1.418	4.262078601
2004	14.373	77.395	28.85	4.269	5.840908374
2005	14.405	72.061000000000001	38.26	3.962	2.934503756
2006	26.891	73.276	54.57	1.382	4.438277124
2007	22.198	69.292	72.44	3.679	1.808249405
2008	19.262	64.583	96.94	4.859	0.738171149
2009	-0.581	72.647	61.74	5.737	-0.13466755
2010	7.022	74.386	79.61	3.911	1.746776463
2011	10.102	72.938	111.26	4.524	0.980204694
2012	8.376	77.536	111.63	8.891	1.401796705
2013	2.809	79.368	105.56	3.254	0.761674962
2014	-1.439	80.578999999999999	98.97	2.917	1.710449516
2015	-13.532	100.691	52.32	4.784	1.6004783
2016	-14.181	109.443	43.64	6.398	1.104567921
2017	-10.057	110.973	54.13	5.591	-0.750499558
2018	-6.325	116.594	71.34	4.27	-0.811208544
2019	-6.438	119.354	64.3	1.952	-1.130692304
2020	-6.128	129.2	42.12	2.4	3.31825610
2021	-6.312	132.13	70.89	3.9	3.69075486

الملحق(04):التقديرحسبطريقةالمربعاتالصغرىالمعممةGLM نتائج

Dependent Variable: BC
Method: Generalized Linear Model (Newton-Raphson / Marquardt steps)
Date: 21/06/2023 Time: 16:50
Sample: 1990/2021
Included observations: 30
Family: Normal
Link: Identity
Dispersion computed using Pearson Chi-Square
Convergence achieved after 0 iterations
Coefficient covariance computed using observed Hessian

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
GDPP	1.494760	0.786529	1.900452	0.0574
INF	-0.841896	0.258803	-3.253043	0.0011
TCH	-0.316162	0.080130	-3.945587	0.0001
C	33.24595	7.545279	4.406192	0.0000

Mean dependent var	5.348633	S.D. dependent var	10.91227
Sum squared resid	1783.412	Root MSE	7.710192
Log likelihood	-103.9910	Akaike info criterion	7.199397
Schwarz criterion	7.386224	Hannan-Quinn criter.	7.259165
Deviance	1783.412	Deviance statistic	68.59277
Restr. deviance	3453.250	LR statistic	24.34423
Prob(LR statistic)	0.000021	Pearson SSR	1783.412
Pearson statistic	68.59277	Dispersion	68.59277

الملحق رقم (05): اختبارالتعددالخطيVI

Variance Inflation Factors
Date: 09/05/2023 Time: 21:59
Sample: 1990/2021
Included observations: 30

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
GDPP	0.618627	1.589238	1.377110
INF	0.066979	4.783198	2.510192
TCH	0.006421	15.45834	2.100800
C	56.93124	24.89967	NA

الملحق رقم (06): اختبارالتوزيعالطبيعي

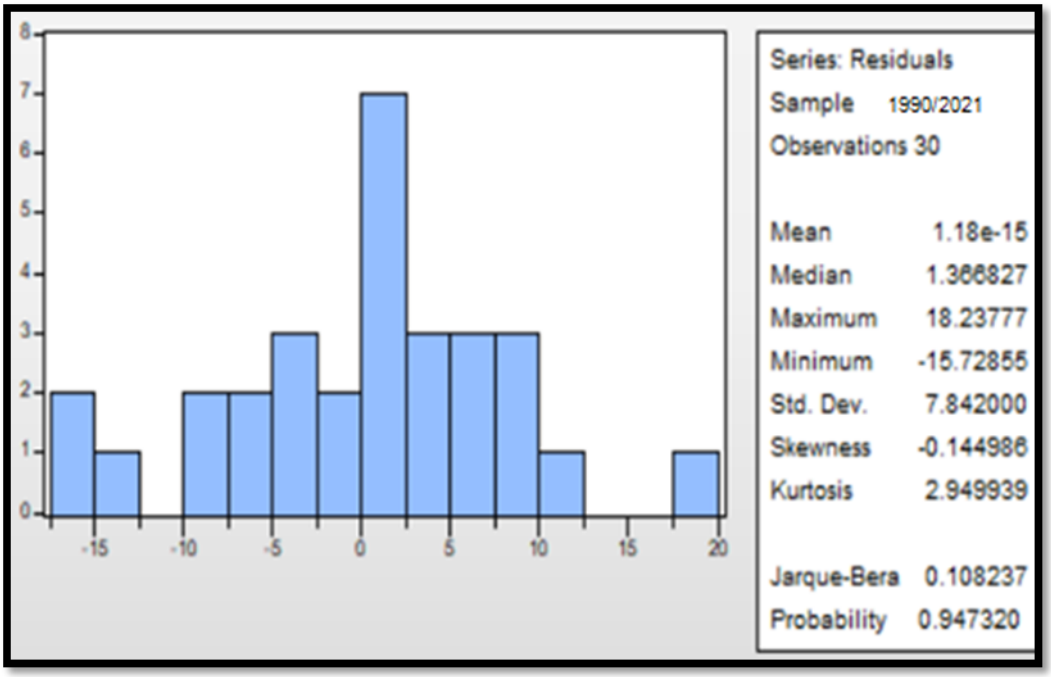

Chow Breakpoint Test: 2008
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1990/2021

F-statistic	5.388737	Prob. F(4,22)	0.0035
Log likelihood ratio	20.48943	Prob. Chi-Square(4)	0.0004
Wald Statistic	21.55495	Prob. Chi-Square(4)	0.0002

:

الملخص :
الهدف من الدراسة هو محاولة تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، حيث ثم التعرف على مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف وأنظمته وسياساته، وكذلك أهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة

لها،كما تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس تمت معالجة هذه الدراسة باستعمال بيانات إحصائية خاصة بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو وكذا التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1992-1922.
وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على المحروقات بالدرجة الأولى مما يجعله رهينة تقلبات الأسعار العالمية للنفط.
الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، أنظمة الصرف، تجارة خارجية، اقتصاد جزائري، نفط.

Abstract :
The aim of this study is to estimate the impact of exchange rate fluctuations on Algerian foreign trade. Where it was identified the various basic concepts related to the exchange rate, and its regulations and policies, as well as the most important concepts related to foreign trade and the most important theories. The study was conducted using statistical data on the exchange rate of the Algerian dinar against the dollar and the euro as well as the Algerian foreign trade for the period 2001-2016.
Finally, the study concluded that the Algerian economy is still dependent on hydrocarbons primarily, which makes it hostage to the volatility of world oil prices.

Keywords: Exchange Rates, Drainage Systems, Foreign Trade, JD, Algerian Economy, Oil.